بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات فى النقود الإسلامية

أهمية اختراع النقود :

من المعروف أن إختراع النقود كان من أعظم الأمور التى اهتدى إليها الإنسان منذ العصور القديمة ، شأنه فى ذلك شأن اختراع أحرف الكتابة ، أو استكشاف كيفية إشعال النار .

ولا شك أن تطور المجتمعات البشرية ، جعلت من العسير على الإنسان أن يلجأ دائما إلى نظام المقايضة ، أو أن يستمر هذا النظام بما فيه من عيوب وما لبث الإنسان أن توصل إلى إيجاد وحدة معيارية تقاس بها قيم مختلف السلع والخدمات ، ثم أصبحت هذه الوحدة وسيطا للمبادلة يقبلها الأفراد عموما فى الوفاء بالالتزامات . فالنقد إذن ، أو النقود ، هى أى شىء يتمتع بقبول عام فى الوفاء بالإلتزامات أيا كان نوعه وأيا كانت صفاته . وأصبحت النقود فضلا عن ذلك أداة لاختزان القوة الشرائية وذلك كى تستخدم عند الحاجة فى المستقبل ، فمادام فى إمكان الفرد مبادلة أى شىء بالنقود فانه يمكن للمرء أن يكتنز النقود أو يختزنها لينفقها كيفما شاء ووقتما شاء . ومن هنا كانت الاهمية العظيمة للنقود ، وذلك ، وذلك لأهمية الوظائف التى تؤديها باعتبارها وحدة للحساب ، ووسيطاً المبادلة ، وأداة لاختزان القوة الشرائية(١) .

وكانت « النقود السلعية » أقدم أنواع النقود ، واحتلت المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة مكان الصدارة بين المعادن النقدية ، وتلتها فى المنزلةمعادن أخرى مثل الحديد والنحاس والزنك والقصدير .

ولعل سك النقود هو أهم حادث تاريخى أعقب اختيار المعادن النفيسة

---

(١) انظر الدكتور محمد زكى شافعى: مقدمة فى النقود والبنوك . (القاهرة ،١٩٦٢ ، ص ١ ــ ٢١) .

للتداول(١) أما النقود والنقد فقد جاء فى لسان العرب : النقد والتنقاد تميز الدراهم واخراج الزيف منها . وقيل النقد مصدر نقدته دراهمه ، ونقدت له الدراهم أى أعطيته، فانقدها أى قبضها ، ونقدت الدراهم وأنتقدتها : إذا أخرجت منها الزيف(٢) .

نصوص تاريخية تبين أهمية النقود :

ولم يغفل الكتاب والمؤرخون المسلمون ذكرما للنقود من أهمية بالغة فذكروا نصوصا طريفة فى هذا المعنى . فيؤثر عن الجاحظ قوله :

«والدرهم هو القطب الذى تدور عليه رحى الدنيا»(٣) وذكر الجاحظ(٤) أيضاً وصية لرجل أوصى بها أبناءه فقال « أى بنى . إن إنفاق القراريط يفتح عليك أبواب الدوانيق ، وإنفاق الدوانيق يفتح عليك أبواب الدراهم ، وإنفاق الدراهم يفتح عليك أبواب الدنانير ، والعشرات تفتح عليك أبواب المئين ، والمئين تفتح عليك أبواب الألوف ، حتى يأتى ذلك على الفرع والأصل» .

ما أشبه ذلك الكلام بالحكمة الانجلزية التى تقول « احرص على الملاليم تحرص الجنيهات على نفسها » . Take Gare OF The Pennies, and The Pouds Will Take Gare of Themselves . على أن أهمية النقود جعلت الناس أحياناً تتفنن فى الحرص عليها بل وفى تأليهها فيذكر الجاحظ « زعموا أن رجلا قد بلغ فى البخل غايته وصار إماما ، وأنه كان إذا صار فى يده الدرهم ، خاطبه وناجاه وفداه ، واستبطنه ، وكان مما يقول : كم من أرض قد قطعت وكم من كيس قد فارقت ، وكم من خامل رفعت ،

(١) المرجع السابق : ص ٢٧ — ٣٥

(٢) الأب انستاس الكرملى: النقود العربية (القاهرة ١٩٣٩)،ص ١٥٨—١٦١) .

(٣) الجاحظ : كتاب البخلاء . ج ٢ ص ١١٦ (شرح العوامرى والجارم — طبعة دار الكتب. أنظر كذلك الدكتور محمد ضياء الدين الريس الخراج والنظام المالية للدولة الاسلامية. (القاهرة ١٩٦١، ص ٣٥٠ .

(٤) الجاحظ : المصدر السابق ج ٢ ص ١٢ ، والدكتور محمد ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٣٥٠

ومن رفيع قد أخملت ، لك عندى أن لا تعرى ، ولا تضحى(١) » (٢)

ولكن من المؤكد أن النقود ليس لها قيمة فى حد ذاتها ، ولكن استعمالها وتداولها هو الذى يخلق قيمتها .

وشبه العرب الدينار بالشمس ، والدرهم بالبدر ، وفى ذلك قال الشاعر :

ويظلم وجه الأرض فى أعين الورى

بالأشمس دينار ولا بدرورهم(٣)

كذلك تسمى الرجال بالدرهم والدينار ، ومن مشاهير الرجال «الجعد بن درهم » مؤدب مروان بن محمد أخر خلفاء الدولة الأموية ، والذى ينسب إليه فيعرف باسم مروان الجعدى .

وكذلك من مشاهير الرجال عيسى بن دينار فقيه الأندلس المالكى الشهير على عهد عبد الرحمن الداخل الأموى وابنه هشام .

فائدة علم النميات أو السكة أو النقود لدراسة التاريخ الاسلامى :

يعتبر علم النميات أو السكة أو النقود ، من أهم فروع علم التاريخ .

أما النميات فهى جمع النمى ، ومعناها فى القاموس ، صنجة الميزان ، وكذلك الفلوس والدراهم التى فيها رصاص أو نحاس ، والراجح أن الكلمة من أصل لاتينى هو : Nummus أو Numus ومعناه الفضة المضروبة دراهم ، أو قطعة الفضة نقداً . ولعلها مشتقة من الأصل اليونانى Nomos أو Noummos وهو اسم نقد صقلى قديم أشتق منه اسم النقد باليونانية وهو Nomisma (٤) .

ومن هذا الاصل اشتقت الكلمة الفرنسية La Numismatique ، أى علم

---

(١) يقال ضحا يضحو ضحوا أى برز للشمس

(٢) الجاحظ : المصدر السابق ج ٢ ص ٥٧ ، وضياء الدين الريس : المصدر السابق ص ٣٥٠ .

(٣) الكرملى : النقود : هامش ص ٢٥ .

(٤) المرجع نفسه : النقود ، ص ١٦١ .

النميات ، والكلمة الإنجليزية Numismatics وتعرف النقود باسم السكة .

ومعنى السكة ، الحديدة المنقوشة التى يضرب عليها النقود ، وقد يتجاوز الناس فيطلقونها على النقود نفسها . ويتضح المعنى الأصيل للسكة مما كتبه المقريزى فى كتابه عن النقود القديمة الإسلامية « وبعث عبد الملك بالسكة إلى الحجاج ، فسيرها الحجاج إلى الأفاق ، لتضرب الدراهم بها . وتقدم إلى الأمصار كلها أن يكتب إليه منها فى كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كى يحصيه عندهم ، وأن تضرب الدراهم فى الآفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل أولا فأولا »(١).

ويذكر ابن خلدون(٢) فى مقدمته أن السكة هى « الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم ، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة ، بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس فى خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى ، وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه، فيكون التعامل بها عدداً ، وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً . ولفظ السكة كان اسماً للطابع وهى الحديدة المتخذة لذلك ، ثم نقل إلى أثرها ، وهى النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم ، ثم نقل إلى القيام على ذلك والنظر فى إستيفاء حاجاته وشروطه وهى الوظيفة فصار علماً عليها فى عرف الدول ، وهى وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس فى النقود عند المعاملات ويتقون فى سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة ... » .

ولا شك أن علم النميات أو السكة ، أو دراسة النقود الإسلامية من الدراسات التى يفيد منها التاريخ الإسلامى أكبر فائدة . وكان ضرب النقود فى ديار الإسلام من اختصاص رئيس الجماعة السياسية من خليفة أو سلطان أو

(١) المرجع السابق : ص ٣٦

(٢) ابن خلدون: المقدمة ،الفصل السادس والثلاثون فى شارات الملك والسلطان الخاصة به

أمير أو الذين يمثلونه من الولاة والحكام(١) ولذا فاننا ندرس من الكتابات المنقوشة على السكة ، ألقاب الأمراء والحكام وتاريخ الضرب ، وبعض عبارات خاصة بالمذهب الديني كما أنها تبين تبعية الولاة للخلافة أو استقلالهم عنها ، ومدى هذا الاستقلال . كذلك يتضح لنا من دراستنا للنقود ، المواد التي اتخذت منها النقود ، والموازين ، والمكاييل ، والأثمان . كما تكشف السكة الإسلامية عن اسماء مدن كانت تضم دوراً لضرب النقود مما يشهد بما كان لهذه المدن من شأن إداري كبير .

ولاشك أن قيمة النقود التاريخية كبيرة وذلك لأنها وثائق صحيحة وقديمة ورسمية وليس من السهل الطعن فيها(٢) .

والحق أن دراسة النقود الإسلامية تكشف للباحث كثيراً من الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية في التاريخ الإسلامي. فدراسة النقود الإسلامية ترتبط بالزكاة والصداق والدية وغير ذلك مما يهتم به المجتمع الإسلامي وتهتم به الدراسات الفقهية الدينية .

كذلك تكشف دراستنا للنقود الإسلامية عن الكثير من الحقائق الاقتصادية في التاريخ الإسلامي . والمعروف أن دراسة النقود من الدراسات الهامة جداً التي تفيد الاقتصاديين وعلماء الاقتصاد ، وذلك لإرتباط النقد بالمسائل الاقتصادية . ولا شك أن للنقود دوراً أساسياً في النظام الاقتصادي ، وأول ذلك هو توسيع نطاق التبادل بحيث يساعد ذلك على تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج بطريقة مثلى ، فالنقود تستمد أهميتها من طبيعة توفرها على خدمة

---

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر الدكتور زكي محمد حسن : دراسات في مناهج البحث في التاريخ الاسلامي .

(مجلة كلية الاداب بجامعة القاهرة المجلد ١٢ ــ الجزء الأول ــ مايو ١٩٥٠) ص١٦٧ — ١٦٩ وكذلك، الدكتورة سيدة كاشف: مصر في عصر الأخشيديين (القاهرة ١٩٥٠ ، ص ١٩٢ — ١٩٥) .ومصادر التاريخ الإسلامي. (القاهرة ١٩٦٠ ص ٩٩— ١٠١).

الاقتصاد القومى فى مجموعه ، فهى فى حد ذاتها مثل المعادن النفيسة لا تستطيع أن تطعمنا أو تكسونا أو توفر لنا المأوى ، وإنما يهيىء استعمالها بلوغ أقصى درجات تقسيم العمل والتخصص فى الإنتاج بحيث يترتب على ذلك زيادة كفاءة الاقتصاد القومى فى إنتاج السلع ، والخدمات التى يتسنى بها إشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية للأفراد(١) .

ويجدر بنا أن نشير إلى الكنوز الوافرة من النقود الإسلامية التى عثر عليها فى الروسيا وفنلندة والسويد والنرويج ، بل فى سويسرا وجزيرة أيسلندة والجزائر البريطانية ، وترجع قطع العملة المذكورة إلى الفترة الواقعة بين نهاية القرن الأول وبداية الخامس بعد الهجرة (أو بين القرن السابع وبداية الحادى عشر الميلادى) . وليس معنى ذلك أن كثيراً من التجار المسلمين أنفسهم وصلوا إلى أيسلندة أو النرويج أو الجزر البريطانية ، ولكن كتب الرحلات وتقويم البلدان عندهم تشير إلى ترددهم على جنوبى الروسيا ، وإلى وصولهم أوربا الوسطى . ويشهد ذلك كله بما كان للمسلمين من سيادة تجارية فى تلك البقـــاع(٢) .

النقود العربية قبل ظهور الاسلام :

لم يكن للعرب نقود خاصة بهم حين ظهر الإسلام. فقد كانوا يتعاملون بالدارهم الفضية الساسانية ، وبالدنانير البيزنطية الذهبية(٣) ولا شك أن تعاملهم بنقود الفرس والبيزنطيين يرجع إلى مجاورتهم لهاتين الدولتين ومستعمراتها ، وإلى رحلاتهم التجارية العديدة . ومع ذلك فقد كانت هناك نقود عربية متداولة بين العرب فى الجاهلية ، فى نطاق ضيق جداً ، مثل نقود اليمن الحميرية(٤) .

---

(١) محمد زكى شافعى : مقدمة فى النقود، ص ٣ — ٧ .

(٢) الدكتور زكى محمد حسن : الرحالة المسلمون فى العصور الوسطى (مطابع دار المعارف بالقاهرة، ١٩٤٥ ،ص ٨.

(٣) الماوردى : الأحكام السلطانية ، القاهرة ١٢٩٨ ، ص. ١٤٨ ، والبلاذرى : فتوح البلدان ، ص٤٧١ — ٤٧٢ القاهرة، ١٣١٩ هـ).

(٤) النقشبندى : الدينار الإسلامى ج ١ ، ص ١٠ ، بغداد، ١٩٥٣ م) .

كذلك اقتبس الانباط من الاغريق والرومان ضرب النقود. ووصلت إلينا نقود من عصر ملك الانباط الحارث الثالث (٨٧ – ٦٢ ق . م) وعلى أحد وجهيها صورة رأس متجها إلى اليمن ، وعلى الوجه الآخر رسم إلاهة النصر (وهى إلاهة عند الرومان على شكل امرأة مجنحة) واسم الملك باليونانية Basileos Aretou ولقبه philhellene أى محب لليونان .

كذلك وصلت إلينا نقود من عصر ملك الانباط عبادة الثانى (٦٢–٤٧ق.م) وعلى أحد وجهيها رسم رأس وعلى الوجه الاخر صورة نسر ونقوش نبطية معناها الملك عبادة ، ملك الانباط « السنة الثانية » . ووصلت إلينا نقود أخرى من عصر عبادة الثانى وعلى أحد وجهيها رسم رأسين ، وعلى الوجه الاخر صورة النسر والنقوش النبطية الموجودة فى النوع السابق .

كذلك وصل إلينا نقد مالك الاول (٤٧ – ٣٠ ق . م)وعلى أحد وجهيه رأسان وعلى الآخر نسر وعليه كتابة معناها « الملك مالك ملك الانباط »(١)

كذلك كان لدولة تدمر نقود بشكل نقود الإسكندرية الرومانية عليها كتابة وصور . وقد وصل إلينا نقد زنوبيا (الزباء أو زينب) ملكة تدمر (٢٦٧ م – ٢٧٢ م) وعلى أحد وجهيه صورة رأسها وكتفيها وحول الصورة اسمها بالأحرف اليونانية هكذا « سبتميا زينوبيا » وعلى الوجه الآخر صورة أخرى ، أما النقد الاخر فعليه صورة رأس ابنها وهب اللات واسمه ولقبه(٢) .

ولكن النقد المتداول بين العرب قبيل ظهور الإسلام كان الدينار الذهبى البيزنطى والدراهم الفارسية الفضية .

واشتهر عند العرب الدينار الهرقلى ، فكانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة فى الجاهلية(٣) وكان ذهب الدينار الهرقلى من أحسن الذهب ، وشكله بديعاً حسناً ، ومنه قول الشاعر فى صبيان النصارى .

---

(١) جرجى زيدان : العرب قبل الإسلام ، القاهرة ١٩٠٨ ، ص ٧٧ — ٧٨ .

(٢) نفس المؤلف والمرجع، ص ٩٣ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان، ص ٤٧١ .

كأن دنانيراً على قسماتهم   وإن كان قدشف الوجوه لقاء(١)

وكما استعمل العرب الدينار البيزنطى ، نقلوا اسمه من اليونانية اللاتينية Denarius Aureus أو Denarius (٢) .

فأطلقوا عليه اسم الدينار أو الدينر (من غير ألف) .

وورد لفظ دينار فى القرآن الكريم ، ففى سورة آل عمران الآية ٧٥ :

(ومن أهلِ الكتابِ مَنْ إن تأمنْهُ بقنطارٍ يُؤَدِّهِ إليكَ ، ومنهُم من إن تأمَنْهُ بدينارٍ لا يُؤَدِّهِ إليكَ إلاَّ ما دُمْتَ عليهِ قائماً ذلكَ بأنَّهُمْ قالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فى الأُمِّيِّينَ سبيلٌ ويَقُولُونَ على اللهِ الكَذِبَ وهُمْ يَعْلَمُونَ)

وزن الدينار الدرهم والتعامل بالوزن :

وكان الدينار يزن مثقالا من الذهب أى ٤٫٢٦٥ من الجرامات أو ٦٦ حبة Grains وهذا الوزن هو وزن السوليدس SoLidus وهو النقد الذهب أو الدينار البيزنطى الذى كان شائعاً فى بيزنطة قبل الإسلام(٣) .

وكانت زنة المثقال إثنان وعشرون قيراطاً إلا كسراً كما يذكر البلاذرى(٤) أو إلا حبة كما يذكر المقريزى(٥) .

وكان وزن الدينار يقدر أيضا باثنين وسبعين حبة شعير، أو ستة آلاف حبة خردل من الوسط(٦) ويذكر المقريزى أن المثقال منذ وضع لم يختلف فى

(١) الكرملى : النقود العربية ، هامش ص ٢٥ .

(٢) النقشبندى : الدينار الإسلامى ، ص ١٠ — ١١ ، الكرملى : النقود، هامش ص ٢٥ .

(٣) النقشبندى : الدينار الاسلامى . ص ١٢ وما به من مراجع .

(٤) الكرملى : النقود العربية ، ص ١٠ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٨ — ٢٩

(٦) النقشبندى : الدينار الإسلامى ، ص ١٣ ، وما به من مراجع .

جاهلية ولا إسلام وأنه يزن ستة ألاف حبة من حب الخردل(١).

أما أجزاء الدينار فكان نصف دينار، وثلث دينار، وأحيانا ربع، كما كان للدينار أضعاف (٢).

وذكر البلاذرى أن قريشا كانت تزن الفضة بوزن تسميه درهما، وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً، وكان كل عشرة من أوزان الدراهم سبعة من أوزان الدنانير أى وزن الدرهم كان ٤٫٢٦٥ × $\frac{٧}{١٠}$ = ٢٫٩٨٥ من الجرامات وكان لهم وزن الشعيرة، وهو $\frac{١}{٦٠}$ من الدرهم، وكانت لهم الأوقية وزن أربعين درهما، والنش وزن عشرين درهما. وكانت لهم النواة وهى وزن خمسة دراهم وكان الرطل(٣) يزن اثنتى عشرة أوقية(٤).

وذكر المقريزى أن المثقال من الفضة كان يسمى درهما، وأن المثقال من الذهب كان يسمى دينارا(٥).

ويؤكد المقريزى ما ذكره البلاذرى من أوزان الفضة، فيقول ان أهل مكة فى الجاهلية كانوا يتبايعون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم وهى الرطل الذى هو اثنتاعشرة أوقية، والأوقية هى أربعون درهما فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم، والنص وهو نصف الأوقية حولت صاده شينا فقيل نش وهو عشرون درهما، والنواة وهى خمسة دراهم(٦).

ويذكر المقريزى أنواعا مختلفة من الدراهم الفضية الساسانية التى شاعت عند العرب قبيل الإسلام وكانت هذه الدراهم مختلفة الأوزان والأسماء،

---

(١) الكرملى: النقود العربية، ص ٢٩ — ٣٠.

(٢) النقشبندى: الدينار الاسلامى: ص ١١ وما به من مراجع.

(٣) البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٤٧١ و ٤٧٢.

(٤) لعل كلمة رطل مأخوذة من الأصل اللاتينى لبيرة. (انظر الكرملى: النقود، هامش، ص ٢٦)

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٥.

(٦) المرجع نفسه: ص ٢٦ — ٢٧.

فكانت هناك الدراهم السود الوافية (١) وهى دراهم الفرس البغلية (٢) وكان الدرهم وزنه المثقال الذهب ، وكان هناك « الدراهم الجواز »(٣) وكانت تنقص فى العشرة ثلاثة فكل سبعة « بغليه » عشرة « بالجواز، وكان لهم أيضا دراهم تسمى جوراقية(٤) وكانت هناك الدراهم الطبرية(٥) العتق(٦) .

ويذكر المقريزى أن الدرهم الطبرى ثمانية دوانيق(٧) والدرهم البغلى أربعة دوانيق ، وقيل بالعكس . والدرهم الجوراقى أربعة دوانيق ونصف والدانق ثمانى حبات وخمساً حبة من حبات الشعير المتوسطة التى لم تقشر ، وقد قطع من طرفيها ما أمتد(٨) ويذكر السيوطى أن الدانق قيراطان ، والقيراط طسوجان ، والطسوج حبتان ، والحبة هى حبة الحنطة . أما حبة الحنطة فوزنها نحو من جزء واحد من عشرين جزءاً من الجرام(٩)

وكانت الأربعة فلوس تساوى طسوجا واحداً فى حياة الجاحظ(١٠) .

ويتكلم المقريزى عن العملات المساعدة الصغيرة والحقيرة فيقول « وقد كانت الامم فى الإسلام ، وقبله ، لهم أشياء يتعاملون بها بدل الفلوس ، كالبيض

---

(١) يفرق ابن تغرى بردى بين الدراهم الوافية والبغلية أنظر النجوم الزاهرة — طبعة ليدن — ج ٢، ص ٢١٣.

(٢) لعل هذا الاسم نسبة الى بغل وهو اسم رجل يهودى ضرب تلك الدراهم (الكرملى : النقود ، هامش، ص ٢٢)

(٣) الدراهم الجواز مشتقة من قول الاقتصاديين جاوز الدراهم أى قبلها على مافيها من الدخل (انظر الكرملى النقود : هامش ، ص ٢٢) .

(٤) الدراهم الجوراقية منسوبة الى جورقان ، وهى قريه بنواحى همذان . (الكرملى : النقود: هامش، ص ٢٣.

(٥) المقصود بذلك الدراهم المضروبة فى طبرستان، وليس فى طبرية بالاردن. (الكرملى: هامش ص ٢٤) .

(٦) الكرملى : النقود ، ص ٢٢ — ٢٣ .

(٧) الدانق كلمة مأخوذة من الفارسية دانه ، أى حبة(الكرملى: هامش، ص ٢٧)

(٨) نفس المرجع، ص ٢٧ .

(٩) نفس المرجع، هامش ص ٢٦ .

(١٠) الجاحظ : كتاب البخلاء ، ص ١٩٧ ، ص ٥٨ — ٥٩، ص ٢٠١ .

والكسر من الخبز ، والورق ، ولحاء الشجر (قشره) والودع الذى يستخرج من البحر ، ويقال له الكورى ، وغير ذلك(١) .

ويشرح المقريزى أن الخبز كان يستعمل أحياناً عملة فى بغداد ، وذلك برسالة الشيخ الرئيس أبى القاسم بن أبى زيد الذى زار بغداد فى سنة بضع وأربعمائة فيقول : ويتعاملون به (الخبز) فى الأسواق ويقيمونه مقام الدرهم فى الانفاق وينتقدونه نقداً قد اصطلحوا عليه وجعلوا لذلك قانوناً يرجعون إليه، فيردون المثلوم والمكرج (وهو الذى فسد وعلته خضرة) كما يرد الدرهم الزائف ، والدينار المبهرج ، ويشترون به أكثر المأكولات والمشمومات ويدخلون به الحمامات ، ويأخذه النباذ والخمار ، ولا يرده البزاز ولا العطار » ثم يبين المقريزى سعر الرغيف قائلا : « ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين (رغيفاً) بقيراط » (٢)

وهكذا نرى أن الدنانير قبيل الإسلام كانت ثابتة الوزن وكانت تزن مثقالا ، أما الدراهم فكانت كما ذكرنا متنوعة كما كانت أوزانها تختلف حسب أنواعها .

ولذلك كان العرب قبل الإسلام يتعاملون بالنقود بالوزن بحساب المثاقيل وذلك باعتبارها تبرا أى مادة من ذهب أو فضة ، ولا يقبلون التعامل بها بالعد ويغضون النظر عن كونها نقوداً مضروبة(٣) .

ويذكر المقريزى أن الدينار كان « يسمى لوزنه ديناراً ، وإنما هو تبر ويسمى الدرهم لوزنه درهما وإنما هو تبر »(٤) .

ولعل عذر العرب فى التعامل بالنقود وزناً وليس عدا ، هو تنوع الدرهم

(١) الكرملى : النقود : ص ٦٨

(٢) المقريزى : إغاثة الامة بكشف الغمة ، نشر محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال — القاهرة ١٩٤٠ م ، ص ٦٧ — ٦٨ .

(٣) النقشبندى : الدينار الاسلامى ، ص ١٠ .

(٤) الكرملى : النقود ، ص ٢٧ — ٢٨ .

وأوزانه ، أما الدنانير فمع إنها كانت ثابتة الوزن والقيمة إلا أنه قد ينقص بعضها بسبب التداول أو التزييف .

العين والورق :

وكان العرب يطلقون على نقود الذهب كلمة « العين » وعلى نقود الفضة كلمة « الورق » واستمرت هذه التسمية بعد الإسلام . وفى القاموس أورق بمعنى كثر ماله ودراهمه والتجارة مورقة للمال بمعنى مكثرة(١) .

ويذكر البلاذرى (٢) أن عبد الملك بن مروان « أول من ضرب الذهب والورق بعد عام الجماعة » .

ويذكر الكندى (٣) صاحب كتاب الولاة والقضاة ، أنه فى عهد ولاية الحسن بن التختاخ (١٩٣ ــ ١٩٤ هـ) بمصر ثار العرب عليه حينما أعطاهم العطاء ثلثاً عينا (أى من الدنانير أو الذهب المضروب) وثلثاً بزا (أى الثياب من الكتان والقطن) وثلثاً قمحاً .

وكذلك يذكر الماوردى (٤) فى كلامه عن الأراضى التى يفرض عليها الخراج ، أنه مما يؤثر فى زيادة الخراج أو نقصانه ، قرب الأرض من البلدان والأسواق ، وبعدها ، لزيادة أثمانها ونقصانها ، ويقول : وهذا إنما يعتبر فيما يكون خراجه ورقا (والورق هنا بمعنى النقود) ولا يعتبر فيما يكون خراجه حباً (الحب بمعنى الغلال) .

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٤٩ — ١٥٠ ، ١٦٣ — ١٦٤ ؛ وكذلك النقشبندى ، ص ١٠

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٤٧٤ .

(٣) الكندى : كتاب الولاة والقضاة (بيروت ، ١٩٠٨ م ، ص ١٤٦ ، وكذلك دكتورة سيدة كاشف : مصر فى فجر الاسلام ، القاهرة ١٩٤٧ م ، ص ٧٧ .

(٤) الماوردى : الأحكام السلطانية ، القاهرة ١٢٩٨ هـ ، ص ١٤٢ — ١٤٣ ، وكذلك دكتورة سيدة كاشف : مصر فى فجر الاسلام ، ص ٥١

النقودالاسلامية قبل خلافة عبد الملك بن مروان :

يذكر البلاذرى أنه لما ظهر الإسلام أقر الرسول عليه الصلاة والسلام النقود المتداولة بين العرب من دراهم ودنانير ، وكان كل عشرة دراهم تزن سبعة مثاقيل كما مر بنا . وكذلك فعل من بعده خليفته أبو بكر الصديق . وبقى الأمر على حاله أيام عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب ، وظل الحال كذلك أيام معاوية ثم ضرب مصعب بن الزبير ، فى أيام عبد الله ابن الزبير دراهم قليلة كسرت بعد(١) .

ويذكر المقريزى فى كتابه « النقود القديمة الإسلامية » أنه فى سنة ثمانى عشرة من الهجرة ضرب عمر بن الخطاب الدراهم « على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها ، غير أنه زاد فى بعضها «الحمد لله» وفى بعضها «محمد رسول الله » وفى بعضها « لا إله إلا الله وحده » وفى آخر مدة عمر وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل »(٢) . وإن صح هذا القول يكون عمر قد غير فى أواخر خلافته نسبة العملة الفضية إلى العملة الذهبية ولكن الواضح من المصادر القديمة المختلفة أن عمر بن الخطاب أبقى النسبة المعروفة قبل ذلك بين الفضة والذهب وإنما جعل كل درهم ستة دوانيق .

ويذكر المقريزى أنه لما بويع أمير المؤمنين عثمان بن عفان ضرب فى خلافته دراهم نقشها « الله أكبر » . ولما اجتمع الأمر لمعاوية بن أبى سفيان ضرب الدراهم السود الناقصة ، فكان كل درهم ستة دوانيق ، أو خمسة عشر قيراطا إلا حبة أو حبتين . ولما جمع لزياد بن أبيه ولاية الكوفة والبصرة فى خلافة معاوية ضرب دراهم على غرار دراهم معاوية وجعل وزن كل عشرة دارهم سبعة مثاقيل(٣) .

ومما يستلفت النظر هنا أن المقريزى يسمى دراهم معاوية «السود الناقصة» وفى اعتقادنا أن المقريزى يعنى بذلك أنها بعكس الدراهم المعروفة منذ العصر

---

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٤٧١ .
(٢) الكرملى : النقود ، ص ٣١ — ٣٢ .
(٣) نفس المرجع ص ٣٢ — ٣٣ .

الجاهلى باسم « السود الوافية » وهى التى ذكر أنها البغلية ، وأن الدرهم وزنه زنة المثقال الذهب(١) أو أنه يتكون من ثمانية دوانيق(٢) .

ويذكر المقريزى أن معاوية لم يضرب الدراهم فقط وإنما ضرب دنانير « عليها تمثال متقلداً سيفاً »(٣) والمقصود بالتمثال طبعاً صورة الرجل .

ولما قام عبدالله بن الزبير بمكة ودعا لنفسه بالخلافة ، ضرب دراهم مدورة ، وكان أول من ضرب الدراهم المستديرة . ويذكر المقريزى أن ما ضرب من الدراهم قبل ذلك كان « ممسوحاً غليظاً قصيراً ، فدورها عبد الله ، ونقش على أحد وجهى الدراهم : « محمد رسول الله » وعلى الآخر « أمر الله بالوفاء والعدل » وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق ، وجعل كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، وأعطاها الناس فى العطاء حتى قدم الحجاج بن يوسف العراق من قبل أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان فقال « ماتبقى من سنة الفاسق أو المنافق شيئاً » فغيرها »(٤) وطبيعى أن الحجاج يشير بذلك القول إلى عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب.

ويذكر ابن خلدون فى مقدمته أن مصعب بن الزبير هو أول من ضرب الدنانير والدراهم فى العراق سنة سبعين بأمر أخيه عبد الله ، وكتب عليها فى أحد الوجهين « بركة الله » وفى الآخر « اسم الله »(٥) .

وتكاد المصادر الإسلامية القديمة تتفق على أن المسلمين بدؤا يضربون الدراهم منذ خلافة عمر بن الخطاب ، ولكنها لا تتفق على من بدأ من الخلفاء أو الامراء بضرب الدنانير الذهبية .

والراجح أن المسلمين بدأوا بضرب الدنانير منذ خلافة عمر بن الخطاب ولكن على نطاق ضيق جداً وظلت النقود المتداولة هى الدنانير البيزنطية والدراهم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧
(٣) المرجع السابق ، ص ٣٣ .
(٤) المرجع السابق ص ٣٣ — ٣٤ .
(٥) ابن خلدون : المقدمة: ص ٢٦١.

الفضية الفارسية جنبا إلى جنب مع الدراهم والدنانير التى ضربها الخلفاء والأمراء المسلمون .

ويذكر كاترمير(١) وسوفير (٢) أن الكاتب القبطى بشندى أسقف قفط الذى عاصر فتح العرب لمصر ، كتب كتاباً إلى الأساقفة وهذا الكتاب محفوظ فى المكتبة الاهلية فى باريس وهو يقول فيه :

« إن العرب أخذوا النقود الذهبية المنقوش عليها الصليب المقدس ، وصورة السيد المسيح، ومسحوا الصليب وصورة المسيح وكتبوا مكانها اسم نبيهم محمد الذى يتبعون تعاليمه ، وإسم خليفة نبيهم ، ونقشوا الاسمين معاً على النقود الذهبية.. وهذا النص يبين أنه منذ فتح العرب لمصر فى خلافة عمر بن الخطاب ، ضرب المسلمون الدنانير الذهبية،وإن كان لا يذكر على وجه التحديد اسم الخليفة .

وكذلك يتضح من النص السابق ومن النصوص الإسلامية القديمة أن أن العرب لما ضربوا نقودهم أبقوها على شكلها الرومى والفارسى بنقوشها وشكلها مع إضافة العبارات الإسلامية . ونقل حورجى زيدان فى كتابه التمدن الإسلامى عن المؤرخ الألمانى الدكتور « مولر » أن خالد بن الوليد ضرب باسمه فى الشام نقوداً سنة ١٥ أو ١٦ هـ ، جعلها على رسم الدنانير الرومية تماماً وأبقى عليها الصليب والتاج والصولجان ، وعلى أحد وجهيها اسم خالد بالأحرف اليونانية(٣) .

ولعل ضرب خاليد للدنانير باسمه كان من الأسباب التى دعت الخليفة عمر بن الخطاب

---

(١) Quatremère: Mémoires Géographiques et Historiques sur l'Egypte t. I. p. 343. (Paris 1811).

(٢) Sauvaire, : Materiaux pour servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmanes (Extrait du Journal Asiatique, Sèrie . XIV pp. 56. 457 Paris 1879.

(٣) الكرملى : النقود : ص ٩١ ، جرجى زيدان : تاريخ التمدن الإسلامى ج ١ ص ١٤٢

إلى عزل خالد عن قيادة الجيوش العربية فى الشام بعد موقعة اليرموك(١) .

وقد عثر على دينار إسلامى يعتبر من الدنانير النادرة . وهذا الدينار ضرب على طراز النقود النحاس التى ضربت فى الاسكندرية للأمبراطور البيزنطى هرقل وإبنيه قسطنطين وهيراقلوناس .

ووجدت نسخ قليلة جداً من هذا الدينار لا يتجاوز عددها أصابع اليد حفظت فى متاحف المانيا وبريطانيا وأمريكا وتركيا ، ووصفها لافوا Lavoix ولين بول Lane Poole وإسماعيل غالب (فى موزه همايون قاتا لوغى) وجورج مايلز G. C. miles ، ومن الأوصاف المختلفة يتضح أن هذا الدينار الذهب يشبه تماماً النقود النحاس التى ضربها هرقل فى الإسكندرية . ووزن الدينار حوالى ٤٫٣٥ جراماً وقطره ٢٠ مليمتراً ، ولا يختلف الدينار عن نقود هرقل إلا فى تحويل الصلبان إلى دوائر ووجود كتابة كوفية هى : (بسم الله لا إله إلا الله وحده — محمد رسول الله) وهذه الكتابة تكون « طوق النقد » أى الهامش المحيط بمركز الدينار وكذلك كتب على الدينار الإسلامى الحرفان B. I. .

واعتبر ستانلى لين بول ، وإسماعيل غالب ، الحرفان B. I. تاريخ الدينار بالسنين وفسرها باحدى وعشرين .

وإذا أخذنا بهذا التفسير يكون هذا الدينار الذهب النادر قد ضرب فى سنة ٢١ هـ فى أواخر خلافة عمر بن الخطاب(٢) .

ولعله يكون قد ضرب فى مصر فى دور الضرب البيزنطية التى كانت موجودة قبل الفتح العربى ويرجح قولنا هذا ما كتبه بشندى أسقف قفط عن العرب والنقود بعد فتح مصر .

---

(١) الكرملى : النقود: ص ٩١ .

(٢) النقشبندى : الدينار الإسلامى : ص ١٨ — ٢٢ ، ومابه من مراجع .

النقود الاسلامية فى خلافة عبد الملك بن مروان ٦٥ – ٨٦ هـ (٦٨٥ – ٧٠٥ م) :

ولى عبد الملك بن مروان خلافة المسلمين فى النصف الثانى من القرن الأول الهجرى حين كان العالم الإسلامى يجتاز مرحلة خطيرة من الفتن الداخلية والحركات الخارجية الثائرة على الخلافة، فضلاً عن الإعتداءات البيزنطية على الحدود الإسلامية . وفى سنة ٧٣ هـ إستطاع عبد الملك أن يلم شمل العالم الإسلامى بعد أن تخلص من المناوئين والمعارضين للخلافة الأموية، وخضع العالم الإسلامى خضوعاً تاماً لعبد الملك ، وقرىء اسمه من منابر الشرق والغرب ، واعتز العرب فى أيامه ، وعظم نفوذهم .

كذلك اهتم عبد الملك بإصلاح السكة وتوحيدها فى جميع أنحاء الدولة الإسلامية، والحق أن لعبد الملك الفضل الأول فى إصلاح السكة وتوحيدها فى أنحاء الدولة الإسلامية ، والإستغناء عن النقود الأجنبية ــ فارسية كانت أو رومية .

ويعطينا المؤرخون العرب أسباباً غير مقنعة لتعريب النقد زمن الخليفة عبد الملك بن مروان ، فيقولون إن السبب الذى حدا بعبد الملك إلى ذلك هو أن القراطيس –أى أوراق البردى– كانت تدخل إلى بلاد الروم من أرض مصر وتأتى الدنانير إلى العرب من قبل الروم، فكان عبد الملك بن مروان أول من أحدث الكتاب الذى يكتب فى رؤس الطوامير من (قل هو الله أحد) وغيرها عبارات من ذكر الله . فكتب إليه ملك الروم : أنكم أحدثتم فى قراطيسكم كتاباً نكرهه ، فان تركتموه، وإلا أتاكم فى الدنانير من ذكر نبيكم ماتكرهونه . فكبر ذلك فى صدر عبد الملك، وكره أن يدع سنة حسنة سنها ، فأرسل إلى خالد بن يزيد ابن معاوية، فاستشاره فى ذلك، فأشار عليه خالد بتحريم دنانيرهم ، وكان أن ضرب عبد الملك الدنانير الإسلامية ومنع التعامل بدنانير بيزنطية(١).

ولكن الراجح أن تعريب النقد ، وتوحيده ، والإستغناء عن النقود الأجنبية رومية كانت أو فارسية ، كان جزءاً من سياسة عبد الملك بن مروان

(١) البلاذرى : فتوح البلدان : ص ٢٤٠ (ليدن ١٨٦٦ م) ، المقريزى : النقود الإسلامية (القسطنطينية، ١٢٩٨ هـ) ص ٦، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١٧٦ ــ ١٧٧ . (طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٩ م).

التى استهدفت تعريب مؤسسات الدولة كما أنه كان رمزاً للسيادة الكاملة للدولة العربية(١)، وعلى كل حال فقد توصل لافوا Lavoix بمقارنة المصادر العربية والبيزنطية، وفهارس مجموعات النقود، إلى أن إصلاح عبد الملك بدأ حوالى ٧٣—٧٤ هـ ٦٩٢ — ٦٩٣ م ولكن ضرب النقود استمر بأشكالها القديمة عدة سنوات بعد هذا التاريخ(٢).

والواقع أن التعامل بالدنانير البيزنطية فى الدولة الإسلامية، كان مظهراً من مظاهر استمرار الأساليب البيزنطية فى الدولة العربية هذا فضلا عن استمرار نظم الإدارة الحكومية فى الشام ومصر وغرب العالم الإسلامى كما كان الحال قبل الفتح العربى، بل إن العلامات الخاصة التى تشير إلى الثالوث المقدس ظلت باقية على إنتاج البردى العربى فى الدولة الإسلامية.

ونعرف أن معاوية بن أبى سفيان اضطر إلى دفع جزية سنوية للامبراطور البيزنطى أثناء إنشغاله فى صراعه ضد على بن أبى طالب. كذلك اضطر عبد الملك بن مروان أن يدفع جزية للدولة البيزنطية أثناء إنشغاله بمحاربة عبد الله بن الزبير. لكننا نرى عبد الملك يبدأ فى إستكمال تعريب الدولة وفى إصلاحاته الداخلية بعد تخلصه من الفتن والمشاكل الداخلية. كذلك نراه يحاول التخلص من الضغط البيزنطى حربياً كان أو اقتصادياً فجاء سك الدنانير الذهبية بمثابة إعلان الحرب الاقتصادية ضد بيزنطة ونرى عبد الملك يرسل الدنانير الذهبية الجديدة ضمن الاتاوة المتفق عليها إلى جستنيان الثانى فى القسطنطينية. كما أوقف تصدير أوراق البردى من مصر إلى بيزنطة وأزال من هذا الورق علامة الثالوث المسيحية وأحل محلها كتابات عربية دينية. وكان عبد الملك يبغى من وراء هذا إقامة سلطانه على أساس اقتصادى مستقل، وأن ينزل بأعدائه البيزنطيين نوعاً من الضغط الاقتصادى. وكان رد جستنيان الثانى عندما تسلم الجزية المقررة بالدنانير العربية الجديدة أن أعلن الحرب على عبد الملك

---

(١) انظر الدكتور عبدالعزيز الدورى: تاريخ العراق الاقتصادى، ص ٢١٣.

(٢) انظر Lavoix, Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliothèque Nationale, Paris 1887, p. XX et. p. XXVIII.

فى سنة ٦٩٣ م (٧٤ هـ) . لكن عبدالملك انتصر انتصاراً باهرا على جستنيان الثانى أمبراطور بيزنطة(١) وكان ذلك بالقرب من سباستبوليس (سيواس) من أعمال كيليكية .

ويروى البلاذرى أن عبد الملك ضرب شيئاً من الدنانير فى سنة ٧٤ هـ ، ثم ضربها سنة ٧٥ هـ ، ويذكر أيضاً فى رواية أخرى أن عبد الملك أول من ضرب الذهب عام الجماعة سنة ٧٤ هـ ، ثم ضرب الحجاج الدراهم آخر سنة ٧٥ هـ ثم أمر بضربها فى جميع النواحى سنة ٧٦(٢)، ويذكر المقريزى أنه لما «استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان بعد مقتل عبد الله ومصعب ابنى الزبير ، فحص عن النقود ، والأوزان ، والمكاييل ، وضرب الدنانير والدراهم فى سنة ست وسبعين من الهجرة »(٣) ويحدثنا المقريزى فى رواية من رواياته أن دنانير عبد الملك الأولى كان فيها صورة ، فيقول عن عبد الملك : « وكتب إلى الحجاج وهو بالعراق ، أن اضربها قبلى فضربها ، وقدمت مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبها بقايا الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فان فيها صورة ، وكان سعيد بن المسيب ، رحمه الله ، يبيع بها ويشترى ، ولا يعيب من أمرها شيئاً »(٤) .

والواقع أن مجموعات الدنانير والنقود الباقية لدينا فى المتاحف تؤيد كلام المقريزى إلى حد بعيد ، فان أقدم دينار إسلامى عثر عليه لعبدالملك مؤرخ سنة ٧٦ هـ . وهذا الدينار ضربه عبد الملك على الطراز البيزنطى وفيه تصوير يمثل الخليفة متقلداً سيفاً ، وفيه تأريخ الضرب بحروف كوفية . ثم ضرب عبد الملك الدنانير على النمط نفسه عام ٧٧ هـ .

وفى سنة ٧٧ هـ أحدث عبد الملك ضرب الدينار على طراز إسلامى عربى

---

(١) أرشيبالد لويس : القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر المتوسط : ترجمة أحمد محمد عيسى القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٢١ – ١٣٦ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٤٧٣ .

(٣) الكرملى : النقود ، ص ٣٤

(٤) المرجع السابق : ص ٣٤

مغاير للطراز البيزنطى فظهر الدينار لا يحمل إلا كتابات كوفية . واستمر ضرب النقود بهذا الشكل الأخير إلى نهاية العصر الأموى(١) .

ولم يضع الأمويون أسماءهم ، ولا أسماء أحد من أبنائهم وقوادهم على الدينار مطلقا ولعل عبد الملك حين وضع صورته على الدينار الذى ضربه سنة ست وسبعين ، وسبع وسبعين كان يتشبه بالبيزنطيين ثم عدل عن ذلك إلى الشكل الإسلامى العربى . ولا يمكن معرفة نسبة الدينار الأموى إلى الخليفة إلا بتأريخه . وقد يختلط علينا الأمر فى السنة التى يتوفى خليفة ويتولى الخلافة آخر(٢) .

وكان أول من نقش كلمة « دينار » بحروف كوفية على النقود الذهب فى الإسلام هو عبد الملك بن مروان سنة ٧٦هـ، واستمر الحال كذلك طوال العهد الأموى. أما أجزاء الدينار فكان ينقش محل كلمة « دينار »، نوع الجزء فيقال مثلا : هذا نصف وهذا ثلث وهذا الربع ولم يعرف عن الأمويين أنهم ضربوا أضعافاً للدينار(٣) .

وزن دينار عبد الملك ونسبته الى الدراهم :

ولما كانت النقود ترتبط بالمسائل الشرعية مثل الزكاة والصداق والدية ، فان عبد الملك أخذ تلك المسألة فى الاعتبار حين ضرب النقود فاتخذ النسبة القديمة المعروفة ، والتى أقرها الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهى أن كل سبعة دنانير تزن عشرة دراهم . وكذلك عدل عبد الملك بين الدراهم الكبار والصغار إذ وجد الدراهم الكبار ثمانية دوانيق والصغار أربعة دوانيق فاتخذ أمراً وسطاً ومنزله بين منزلتين فجعل وزن كل درهم ستة دوانيق، حتى لا يظلم الناس فى دفع ما يجب عليهم دفعه من خراج أو زكاة . ولذلك قيل كان « فيما صنع عبدالملك فى الدراهم ثلاث فضائل

الاولى: أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم.

(١) النقشبندى : الدينار الاسلامى، ص ١٧ — ٢٤، وما به من مراجع.

(٢) المرجع نفسه : ص ١٦.

(٣) المرجع نفسه : ص ١١ وما به من مراجع.

(٤) الكرملى : النقود الإسلامية : ص ٣٦ — ٣٧

والثانية : أنه عدل بين صغارها وكبارها حتى اعتدلت وصار الدرهم ستة دوانيق .

والثالثة: أنه موافق لما سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . قضت بذلك السنة ، واجتمعت عليهما الأمة .

عبد الملك والصنج الزجاج :

ولصيانة الوزن من التلاعب ، وضع عبد الملك صنجا من الزجاج وهى أوزان معينة من الزجاج لوزن النقود الفضية والذهبية ، ولحفظ الوزن من التغيير . والزجاج فى تلك الأيام أحسن مادة لهذا الغرض(١) .

تقييم النقود بالعملة المصرية الحالية :

وجدير بالذكر أنه حين ظهر الإسلام كانت الدولة العربية تأخذ بنظام المعدنين وقد أقر الرسول عليه الصلاة والسلام ، العمله الموجودة ، وارتبط بتلك العمله فرض هام وهو الزكاة ، كما تعلق بها بعض المسائل الشرعية الأخرى كالدية والصداق.

واستقر النصاب الشرعى الذى تجب فيه الزكاة من المال ولا تجب فيما دونه ، على عشرين مثقالا من الذهب أو مائتى درهم من الفضة وجعل فى كل عشرين نصف مثقال كما جعل فى كل مائتين خمسة دراهم(٢) .

ويتضح من زكاة الأموال ومن النصوص الكثيرة أن سعر الدينار أو المثقال كان يساوى عشرة دراهم فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وفى عهد الخلفاء الراشدين .

ولم يكن الدرهم جزءاً من الدينار وإنما كان هذا نقد على أساس الفضة وذاك نقد على أساس الذهب ولكل من النقدين وحداته، وكان للمؤمن

---

(١) النقشبندى : الدينار الإسلامى ص ١٥ ، الدورى : المرجع السابق ، ص ٢١٣.

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية،ص ١١٤ — ١١٥ ؛ الكرملى :النقود، ص٣٠.

الخيار فى أن يخرج من هذا النقد أو ذاك ، مادامت القيمة واحدة ونجد عمر بن الخطاب يجعل أربعة دنانير على أهل الذهب ، فى الجزية ، معادلة لأربعين درهما على أهل الورق ، أى الفضة وكذلك راعى هذه النسبة فى تقدير الخراج (١) .

ويروى أبو يوسف أن عمر بن الخطاب وضع الديات على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم(٢) كذلك روى أبو يوسف عن ابن مسعود أنه قال : « لا يقطع » – أى فى حد السرقة — « إلا فى دينار أو عشرة دراهم (٣) .

وقد نص على تلك النسبة بين الدينار والدرهم بعض الفقهاء مثل أبى عبيد فهو يقول « لأن أصل الدنانير أن يعدل الدينار بعشرة دراهم » (٤) .

وقد كان الدينار الشرعى أو المثقال يزن فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين وفى سكة عبد الملك بن مروان ٤٫٢٦٥ من الجرامات .

ولكن نلاحظ أنه بمرور الزمن كان يتغير السعر أى ما يساويه الدينار من دراهم فكان سعر الدينار يزيد أحياناً زيادة واضحة فقد يبلغ الدينار ١٥ درهما أو ١٦ درهما أو ١٤ درهما(٥) .

ولم يغفل فيلسوف المؤرخين ابن خلدون هذه الحقيقة فيذكر فى مقدمته بعد كلامه عن النقود زمن الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء ونقود عبد الملك بن مروان « . . ومن بعد ذلك وقع اختيار أهل السكة فى الدول على مخالفة المقدار الشرعى فى الدينار والدرهم ، واختلفت فى كل الأقطار

---

(١) البلاذرى : فتوح البلدان، ص ١٣١ ، ابو يوسف : الخراج ، القاهرة، ١٩٥٢ ص١٢٨ ١٣٣ ، ضياء الدينالريس : الخراج والنظم المالية، ص ٣٧٠،

(٢) ابو يوسف . الخراج، ص ١٥٥

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٨ ، ضياء الدين الريس : الخراج ، ص ٣٧٠ .

(٤) ابو عبيدة : الأموال القاهرة ، ١٣٥٣ هـ ، ص ٥١٩ ،

(٥) الدورى : تاريخ العراق : ص٢٢١ — ٢٢٢ وما بهمن مراجع .

والآفاق ، ورجع الناس إلى تصور مقاديرها الشرعية ذهناً كما كان فى الصدر الأول ، وصار أهل كل أفق يستخرجون الحقوق الشرعية من سكتهم بمعرفة التى بينها وبين مقاديرها الشرعية». . (١) » .

ولعل التعامل بالنقود كان فى العادة بالعد اللهم إلا إذا كان هناك ضرورة للوزن كان تكون النقود ممسوحة أو مكسرة . وكان من ضرورات الوزن أيضاً تقدير الزكاة على أساس الدينار الشرعى الذى يزن مثقالا والدرهم الشرعى، وذلك بوزن الدراهم والدنانير التى تختلف أوزانها عن الأوزان الشرعية(٢) .

واجتهد بعض الأساتذة والباحثين المحدثين فى تقويم قيمتى الدينار الشرعى والدرهم الشرعى الإسلامى بالعملة المصرية الحالية . فقدر مؤلفو كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة» الذى اعتمدته وزارة الأوقاف ، الدينار بـ ٨ر٥٧ قرشاً كما قدروا الدرهم بـ ٦ر٢ قرشاً(٣) .

ونلاحظ فى هذا التقدير عدم مراعاة النسبة الشرعية بين الدينار والدرهم . وإلا لكان الدرهم فى رأيهم $\frac{٨ر٥٨}{١٠}$ = ٧٨ر٥ قرشاً .

كذلك ذكر الاستاذ الخضرى أن وزن الدينار يساوى نصف الجنيه الإنجليزى ، أما وزن الدرهم فيساوى وزن القطعة ذات القرشين تقريباً لأن وزنها ٥٠ر٣ جرامات(٤) .

كذلك نقل الدكتور حسن إبراهيم حسن عن « ستانلى لين بول » أنه

---

(١) ابن خلدون : المقدمة ، الفصل السادس والثلاثون فى شارات الملك والسلطان الخاصة به ، ص ٢٦٣ — ٢٦٤

(٢) الدورى : المرجع السابق : ص ٢٢٠ — ٢٢١ .

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة — وزارة الأوقاف — طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٩ ، قسم العبادات ، ص ٤٨١ ، وانظر تعليق ضياء الدين الريس فى كتاب الخراج ، ص ٣٧٠ — ٣٧١ .

(٤) الخضرى : محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية — المجلد الأول ج ٢ ص ٢٢١ الطبعة السادسة ، المكتبة التجارية ، ١٣٧٠ هـ) ، وراجع تعليق ضياء الدين الريس فى كتاب : الخراج ، ص ٣٧١ .

قدر الدينار بمقدار ١٥ر١٥ قرشاً(١) ، وقدر جورجى زيدان الدينار بنحو نصف جنيه ، والدرهم بنحو فرنك(٢) أو أربعة قروش .

ويقدر الأمير عمر طوسون الدينار بنحو ستين قرشاً(٣) .

على أننا إذا تأملنا الاجتهاد السابق من بعض الباحثين فى تقويم الدينار والدرهم بالعملة المصرية نرى أنهم أغفلوا سعر صرف الدينار بالدرهم الذى اتفق عليه زمن الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين، فكان الدينار يصرف بعشر دراهم .

كذلك اجتهد الباحثون فى تقويم الدينار والدرهم بالعملة المصرية على أساس الجنيه المصرى الذهبي أو الجنيه الإنجليزى الذهبي . والمعروف أن الجنيه المصرى الذهبي يزن ثمانية جرامات ونصف من الذهب(٤) أى ضعف المثقال الذهب أو الدينار تقريباً ولكن يجدر ملاحظة الفرق الآن بين الجنيه المصرى وثمنه ١٠٠ قرش ، وبين الجنيه المصرى الذهبي الذى أصبح سلعة وليس نقداً متداولا ويقدر ثمنه بنحو ستة جنيهات مصرية .

وإذا حسبنا ثمن الدينار وثمن الجنيه المصرى الذهبي بالعملة المصرية الآن يكون ثمن الدينار حوالى ٣٠٠ قرش أما الدرهم فيكون ثمنه $\frac{٣٠٠}{١٠}$ أى ٣٠ قرشاً . هذا من ناحية ثمن الدينار والدرهم إذا اعتبرناهما بالوزن أو سلعة ذهبية أو فضية .

أما من ناحية قيمة الدينار والدرهم فلا شك أنهما اختلفا اختلافاً كبيراً منذ فجر الإسلام إلى الآن، وذلك لاختلاف قوتهما الشرائية من وقت لآخر .

وحسبنا لنعرف مدى القوة الشرائية للدينار أن عمر بن الخطاب وضع الديات على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعلى

(١) الدكتور حسن إبراهيم حسن : النظم الإسلامية، ص ٣٠٠، الطبعة الأولى، ١٩٣٩م .

(٢) جورجى زيدان، تاريخ التمدن الإسلامى، ج٢، ص٣٣ و٦٧ و٦٨، طبعة الهلال، ١٩٢٦ .

(٣) الأمير عمر طوسون: مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، (الإسكندرية ١٩٣١ .

(٤) الدكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة فى القانون، ص ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ .

« أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتى بقرة، وعلى أهل الشـاة ألفى شـاة »(١) .

أى أن الإبل الواحد كان سعره ١٠ دنانير ١٠ × ٣٠٠ قرش = أى ثلاثين جنيهاً مصرياً أو ١٠٠ درهم وكان سعر البقرة ٥ دنانير (٥ × ٣٠٠ قرش) أى حوالى خمسة عشر جنيهاً مصرياً و ٥٠ درهماً ، والشاة نصف دينار (½ × ٣٠٠ قرش) أى حوالى ١٥٠ قرشاً أو ٥ دراهم .

كذلك نعرف من أوراق البردى العربية أن إيجار فدان القمح فى مصر فى فجر الإسلام كان يتراوح بين دينار ودينارين، وأحياناً يزيد على الدينارين أو ينقص عن الدينار، فيكون الإيجار ½ دينار أو ٢½ دينار(٢) .

نقود الأمويين والعباسيين منذ خلافة عبد الملك :

أمر عبد الملك بن مروان الحجاج بنشر الدراهم الجديدة فى القسم الشرقى من الدولة الإسلامية وبمنع تداول الدراهم السابقة ، وباقناع الناس بجلب الدراهم القديمة إلى دار الضرب لطبعها من جديد (٣) اما عبد الملك نفسه فقد ضرب الدنانير الدمشقية كما يذكر البلاذرى (٤)

وسار الخلفاء الأمويون بعد عبد الملك على سياسته فى ضرب النقود . فكان الخلفاء يتشددون فى عيار الدينار الذهب وكان الذهب خالصاً بقدر ما كانت تساعدهم طرق التصفية. وقيس عيار دينار للرشيد وآخر للمطيع فكان عيارها

---

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ١٥٥ .

(٢) Grohmann,: : Arabic Papyri in the Egyptian Library. vol. II Cairo 1936 pp. 32—34.

والدكتورة سيدة كاشف ، مصر فى فجر الإسلام ، ص ٢٧٠ القاهرة ١٩٤٧ .

(٣) الكرملى : النقود ص ٣٦ ، الدورى، تاريخ العراق الاقتصادى، ص ٢١٣ — ٢١٤.

(٤) الكرملى ، النقود ، ص ١٠.

٩٧ر٩٪ أى ٥ر٢٣ من القراريط (حبة) باعتبار أن الذهب الخالص ٢٤ قيراطا (حبة). (١)

كذلك تشدد الخلفاء بعد عبد الملك فى صحة الوزن وتخليص الفضة، فضرب عمر بن هبيرة والى العراق للخليفة الأموى يزيد بن عبد الملك (١٠١ –١٠٥ هـ = ٧٢٠ – ٧٢٤م) دراهم أجود من دراهم الحجاج على عيار ستة دوانيق. ولما ولى خالد بن عبد الله القسرى العراق للخليفة هشام بن عبد الملك اشتد فى النقود أكثر من شدة ابن هبيرة «حتى أحكم أمرها ابلغ من أحكامه». وذهب خلفه فى ولاية العراق، يوسف بن عمر، ابعد منه فى تخليصها والدقة فى العيار. فكانت الدراهم «الهبيرية» «والخالدية»، «واليوسفية» أجود نقود بنى أمية. ولم يكن الخليفة أبى جعفر المنصور العباسى يقبل فى الخراج من نقود بنى أمية غيرها، ولهذا سميت الدراهم الأولى «المكروهة» (٢)

وفى العصر العباسى كان الخلفاء يضربون الدرهم والدنانير. وكانوا ينقصون أحيانا وزن الدرهم فضرب أبو العباسى السفاح الدراهم بالأنبار ونقصها حبة واحدة، ثم نقصها حبتين، وفى خلافة المنصور أصبح النقص ثلاث حبات. ولم يصبح للدراهم وزن ثابت مما جعل الناس يتعاملون بها بالوزن ولما قتل كجعفر البرمكى فوض هارون الرشيد امر دار الضرب إلى السندى بن شاهك فاعتنى بتخليص الذهب والفضة فى النقد وضرب الدرهم على العيار الصحيح. لكن الامر لم يثبت على حال بعد هذا (٣)

أما وزن الدينار العباسى فكان مثل وزن الدينار الأموى وهو ٢٦٥ر٤ من الجرامات اى ٦٦ حبة، وهذا هو الوزن الشرعى للدينار أو المثقال (٤) واستمرت

---

(١) النقشبندى، الدينار الإسلامى، ص ١٣ — ١٤، و ٣٥ — ٣٦.

(٢) البلاذرى، فتوح البلدان، ص ٤٧٤، الدورى: تاريخ العراق الاقتصادى، ص ٢١٤.

(٣) الكرملى: النقود، ص ٤٦ — ٥١، الدورى، تاريخ العراق الاقتصادى، ص ٢١٤ — ٢١٥، وما به من مراجع

(٤) النقشبندى: الدينار الإسلامى، ص ٣٤.

كلمة دينار تنقش على جميع النقود الذهب للدولة العباسية والدول التى نشأت فى عهدها او انفصلت عنها (١)

وضرب آخر دينار فى بغداد بعد سقوط الدولة العباسية حول سنة ٦٦١هـ (١٢٦٢م) ثم اختفت هذه الكلمة من النقود الذهب واستمـرت فى مصر إلى حكم سلطان المماليك البحـرية المظفـر سيف الدين حاجى سنة (٧٤٧ هـ–٧٤٨ هـ) (١٣٤٦ – ١٣٤٧ م) ولم تنقش على النقود الذهب المصرية كلمة « دينار » بعد ذلك (٢)

ولم يذكر اسم احد على الدينار العباسى حتى سنة ١٧٠ هـ وهى السنة المشتركة بين الهادى وأخيه هرون الرشيد. وفى هذه السنة نقش على قسم من الدنانير لأول مرة أسماء ثلاثة أمراء وهم «على» «وجعفر» «والعلاء» أما «على» فهو على بن سليمان بن على العباسى الذى ولى مصر سنة ١٦٩هـ وعزل سنة ١٧١ فى عهد الرشيدى، وأما جعفر الذى ذكر سنة ١٧٠هـ فالغالب انه جعفر بن الهادى الذى رشحه والده لولاية العهد بدلا من هارون الرشيد. اما العلاء فقد يكون العلاء بن سعيد أو العلاء مولى هارون الرشيد أو غيرهما(٣).

وكان هارون الرشيد أول خليفة ذكر اسمه على الدينـار (٤) وضرب العباسيون من الدنانير ما كان أكثر من المثقال إلى اربعة مثاقيل وذلك للتعامل بها. وضربوا عدا هذا أنواعا من الدنانير كبيرة الحجم والوزن وذلك لكنزها أو للصلة والإهداء فى مناسبات معينة كالأعياد والأفراح، أو للتصدق بهـا وأطلقوا عليها «دنانير الصلة» وذلك لكى يصلوا بها احباءهم وندماءهم والفقراء وقد وجد فى دار جعفر البرمكى بعد مقتله بركة فيهـا أربعة آلاف من الدنانير الذهب يزن الواحد منهـا مائة مثقال ومثقال، وكتب على الوجه الأول منهـا :

---

(١) المرجع السابق، ص ١١.

(٢) النقشبندى : الدينار الإسلامى، ص ١١، ٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨ – ٣٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٩.

واصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهـه جعفر

وكتب على الوجه الثانى

يزيد على مائة واحـدا إذا ناله معسر يسر (١)

وحين عهد الأمين إلى ابنه موسى المظفر ـ الناطق بالحق ـ بولاية العهد، بدلا من أخيه المأمون ضرب دنانير كبيرة الحجم والوزن، زنة الواحد عشرة مثاقيل للصلة وكتب عليها :

كل عـز ومفخـر فلمـوسى المظفـر

ملك خـص ذكره فى الكتاب المسطر (٢)

وضرب الامير بجكم، فى خلافة الراضى بالله، دنانير يزن الواحد منها عدة مثاقيل فى مناسبة أحد الأعياد، وعلى الوجه الأول صورة بجكم وهو شاكى السلاح وكتب تحتها :

انما العز فاعلم ـ للأمير المعظم ـ سيد الناس بجكم

وعلى الوجه الثانى الصورة عينها جلس مجلساً كالمفكر المطرق .

وضرب ابن أبى ذهل الضبى الهروى دنانير يزن الواحد منها مثقالا ونصف المثقال، ليتصدق بها. وكان يقول: إنى أفرح لفرح الفقير، فاذا تصدقت على فقير اتركه يفرح ثلاث مرات، وذلك عندما أناوله القرطاس يظنه درهما فيفرح به، وعندما يفتح القرطاس ويرى صفرة الدينار ازداد فرحا، وإذا أراد شراء حاجة ووزن الدينار، فوجده دينارا ونصف، فرح للمرة الثالثة (٣)

ونحن نعرف من المصادر القديمة، ومن مجموعات النقود المحفوظة فى المتاحف، والنقود المصورة فى الكتالوجات، فضلا عن كتب النقود، أن النقود الإسلامية كانت مستديرة أو شبه مستديرة . ولكن ابن خلدون يذكر استثناء لهذا، فيقول ان المهدى مؤسس دولة الموحدين فى شمال افريقية فى القرن السادس الهجرى اتخذ سكة الدرهم مربع الشكل، كما كان يرسم فى الدينـار شكل مربع فى وسطه .

(١) المرجع السابق، ص ٣٤ ـ ٣٥ ، ومابه من مراجع .

(٢) الدورى ، تاريخ العراق الاقتصادى : ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، وما به من مراجع .

(٣) النقشبندى ، الدينار الإسلامى ، ص ٣٥ ، وما به من مراجع .

وكانت سكة الموحدين على هذا الشكل طوال عهدهم بل انه قيل ان المهدى زعيم الموحدين كان ينعت قبل ظهوره «بصاحب الدرهم المربع . (١)

نقود مصر الاسلامية :

تدل قطع «الاوستراكا» (٢) على أن المعاملات بين الأهالى فى مصر قبل الفتح العربى كان أساسها العملة الذهبية المعروفة بالدينار Denarius اوسوليدس Solidus أو تريميزيون Tremision (٣) اى ان مصر كانت تتبع قاعدة الذهب . ويذهب علماء الاقتصاد إلى القول بأن نظام المعدن الفردى الذهبى لايمنع استعمال نقود أخرى غير الذهب، وبخاصة النقود الفضية. ولكن الذهب يكون وحده هو العملة القانونية التى لها قوة إبراء غير محدودة، أى تكون أداة للوفاء بالالتزامات، والقانون لا يعترف لغيرها بقوة الإبراء من الديون (٥) وتعتبر النقود الأخرى عملة مساعدة (٦). أما قاعدة الذهب . فهى تنظيم نقدى تتكافأ فى ظله قيمة وحدة النقد مع قيمة وزن معين من الذهب (٧)

ولا نجد فى الاوستراكا سوى إشارة او اثنتين إلى النقود الفضية فى مصر، وتعرف بالدراهم (٨)، ويظهر أن النقود الصغيرة التى كانت تستعمل فى مصر إذذاك

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، الفصل السادس والثلاثون ، ص ٢٦٢

(٢) الأوستراكا قطع من الفخار والأحجار ، استخدمتها بعض الشعوب القديمة ، فى الكتابة واستنبط منها علماء الآثار كثيرا من الحقائق التاريخية .

(٣)، Crum, .: Coptic Ostraca. London 1902 pp. 23 45, 78, 79, 80.

(٤) إذا كان أساس النظام النقدى فى الدولة هو الذهب فإنه يقال انها تتبع قاعدة الذهب عبد الحكيم الرفاعى : الاقتصاد السياسى، ج ١، ص ٤٧٩

(٥) عبد الحكيم الرفاعى ، الاقتصاد السياسى ، ص ٤٤٨ ، ومحمد زكى شافعى مقدمة فى النقود والبنوك، ص ٤٠.

(٦) عبد الحكيم الرفاعى : الاقتصادى السياسى ص ٤٨٠.

(٧) محمد زكى شافعى، مقدمة فى النقود، ص ١٠٧ — ١٠٩ .

(٨) Crum : op. cit. p. 23. ، سيدة كاشف، مصر فى فجر الإسلام، ص ٦٨.

ذاك ـ كالقروش وكسورها اليوم ـ كانت العملة البرونزية(١) ويقول المقريزى(٢): «أما مصر من بين الأمصار فما برح نقدها المنسوب اليه قيم الأعمال وأثمان المبيعات ، ذهبا فى سائر دولها، جاهلية وإسلاما يشهد لذلك بالصحة ان خراج مصر فى قديم الدهر وحديثه إنما هو الذهب »

وتؤيد أوراق البردى، وقطع الاوستراكا، ما ذكره المقريزى، إذ تشهد كلها بأن الجزية والضرائب، وإيجار الأرض ، وأجور العمال ، وسائر المعاملات كانت تدفع بالدنانير وأقسامها . وتعرف الدنانير فى أوراق البردى اليونانية باسم Solidi (٣) .

وظلت الدنانير الذهبية هى النقود المتداولة فى مصر بعد الفتح العربى كما كان الحال قبل الفتح . وقد تكون النقود الاسلامية قد دخلت فيها كما يتضح من كتاب الكاتب القبطى بشندى أسقف قفط الذى عاصر فتح العرب .

وربما ظلت النقود الأجنبية فى مصر يتعامل بها جنبا إلى جنب مع النقود الإسلامية حتى اصلاح عبد الملك بن مروان للسكة وتحريمه الدنانير الأجنبية، أى أن السكة فى مصر خضعت للسكة الإسلامية . ولم تستقل سكة مصر عن السكة المستعملة فى الخلافة إلا بعد أن استقلت مصر عن الخلافة كما حدث فى عهد احمد بن طولون . ولدينا دنانير من سكة أحمد بن طولون نشرها ستانلى لين بول (٤)

---

(١) Crum op. cit. pp. 23, 42, 45. سيدة كاشف : نفسه ص ٦٨ .

(٢) الكرملى : النقود ، : ص ٥٢ .

Crum : Coptic Ostraca, pp. 36 - 37,

(٣) Translations of the Greek Aphrodito Papyri in the British Museum (Der Islam. Band II) pp. 271, 274 etc., Becker: Neue Arabische Papyri, pp. 254 - 267 etc., Grohmann : Arabic Papyri vol. II pp. 44, 45, 48, vol. III pp. 17, 31, 48. 141.

(٤) Lane-Poole : - Catalogue of the Collection of Arabic Coins preserved in the Egyptian Library Cairo. pp. 135–136.

وفى ذلك يقول المقريزى : « ومع هذا فان مصر لم تزل منذ فتحت دار امارة ، وسكتها إنما هى سكة بنى امية ثم بنى العباسى، إلا أن الأمير أبا العباسى أحمد بن طولون ضرب بمصر دنانير عرفت بالأحمدية» (١)

والواقع أن دار لضرب النقود تأسست فى مصر زمن أحمد بن طولون (٢)، حيث ضربت الدنانير التى عرفت بالأحمدية نسبة إليه، وامتازت بعيارها الجيد . وقصة أحمد بن طولون وتجويد عيار ديناره مشهورة ، وكان عيار ديناره أجود عياراً من عيار السندى بن هاشك والخليفة المعتصم(٣). ولا عجب فان السكة كانت تعتبر فى العالم الإسلامى من شارات الملك (٤)

أما النقود التى نعرفها من العصر الطولونى، فضربت فى مدن مختلفة ، مثل مصر ودمشق وحران وحمص وحلب وأنطاكية. كذلك وصلت الينا نقود من العصر الاخشيدى ضربت فى مصر والرملة ودمشق، ويمكن ان نستنبط منها الحقائق التاريخية الآتية :

أولا : أن الدنانير التى ضربت بمصر فى عهد الخليفة الراضى وولاية محمد بن طغج الإخشيد، من سنة ٣٢٣ هـ إلى سنة ٣٢٩ هـ، كان يذكر فيها اسم الخليفة وحده، مما يشهد بأن الإخشيد كان لايزال يخضع كل الخضوع للخلافة العباسية .

ثانياً : أن الدنانير التى ضربت بمصر فى عهد الخليفة المتقى ، وولاية محمد بن طغج سنة ٣٢٩ هـ كان فيها اسم الخليفة وحده، مما يشهد أيضاً بأن الأخشيد

---

(١) الكرملى : النقود ، ص ٥٤ .

(٢) المقريزى. كتاب النقود القديمة الإسلامية (نشره الكرملى) ص ٥٤ ، وكذلك البلوى، سيرة احمد بن طولون، ص ١٩٦ تحقيق محمد كرد على ، دمشق ١٣٥٨ هـ . انظر كذلك
Zaky M. Hassan : Les Tulunides pp. 210—211 Paris 1933

(٣) الكرملى : النقود ، ص، ٥٤ — ٥٧ .

(٤) ابن خلدون: المقدمة ، الفصل السادس والثلاثون فى شارات الملك والسلطان الخاصة به

كان فى بداية حكم المتقى لايزال يدين للخلافة بالطاعة التامة والتبعية الظاهرة .

ثالثاً : ان سنة ٣٢٩هـ كانت فاصلا بين عهدين ، فقد وصل الينا دينار منها لم ينقش عليه اسم الخليفة، وانما نقش اسم محمد بن طغج وحده ومعه لقب الأمير الأخشيد. ولسنا ندرى هل حذف اسم الخليفة مقصود، او أن ثمة خطأ فى كتابة هذا الدينار . وإذا كان الحذف مقصودا فلسنا نستطيع تفسيره إلا بأن الاخشيد فكر فى الاستقلال التام عن الخلافة بعد صلحه مع ابن رائق ثم تبين صعوبة تحقيق ذلك فرجع إلى الوقوف عند الاستقلال الذاتى.

رابعاً : أن السكة التى ضربت للاخشيد بعد سنة ٣٢٩ هـ كان ينقش عليها اسمه واسم الخليفة المتقى .

خامساً : ان السكة التى ضربت فى عهد أونوجور بن الاخشيد من سنة ٣٣٦ هـ إلى سنة ٣٤٧ هـ كان ينقش عليها اسم الخليفة المطيع واسم «ابوالقاسم بن الاخشيد» .

سادساً : أن السكة التى ضربت باسم على بن الأخشيد من سنة ٣٥٠ إلى سنة ٣٥٥ هـ كان ينقش عليها اسمه واسم الخليفة المطيع .

سابعاً : أن كافورا لم ينقش اسمه على السكة . وهذا يؤيد رأينا فى أن كافورا حين حكم مصر ، بعد وفاة على بن الأخشيد، كان يشعر بما نكاد نصل إليه من النصوص، وهو أنه وسط بين الأمير والوصى على العرش .

ثامناً : أن السكة الإخشيدية بعد وفاة كافور كانت تضرب باسم الخليفة المطيع، مع اسمى الأمير أحمد بن على بن الإخشيد، وعمه الوصى عليه وهو الحسين بن عبيد الله بن طغج(١) .

وهكذا نرى أن دراسة السكة تكشف عن أشياء كثيرة توضح الأحداث التى نعرفها من المراجع التاريخية .

---

(١) راجع فى موضوع السكة فى عصر الأخشيديين دكتورة سيدة كاشف : مصر فى عصر الإخشيديين ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ١٩١ — ١٩٥، وما به من مراجع .

ويذكر المؤرخون أن محمد بن طغج الأخشيد أمر بضرب الدينار الأخشيدى على عيار كامل ، وصلحت النقود فى عهده بعد فسادها(١) .

ولما دخل جوهر الصقلى مصر على رأس جند الخليفة الفاطمى المعز لدين الله ، ضرب الدينار المعزّى فى سنة ٣٥٨ هـ ، وكتب اسم المعز على الدينار ، وكذلك ظهر على الدينار بعض العبارات التى تدل على مذهب الخلافة الفاطمية الشيعى ، مثل « على أفضل الوصيين ، وزير خير المرسلين »(٢) .

ولما قدم المعز من إفريقية إلى القاهرة المعزية سنة ٣٦٢ هـ لم يقبل يعقوب ابن كلس أن يقبض من أموال الخراج إلا دنانير معزية . وساعد هذا على انحطاط قيمة غيره من الدنانير الموجودة مثل « الدينار الراضى » نسبة إلى الخليفة العباسى الراضى ، فنقص سعر صرفه أكثر من ربع دينار(٣) . وهذا يؤكد أن الناس تتعامل بالنقود على حسب الثقة فيها ، وهذه الثقة تأتى من ضمان الحكومة للنقود المتداولة .

وهناك ظاهرة أخرى بدت واضحة فى مصر فى العصر الفاطمى وهو تعامل الناس بالدراهم والدنانير بدلا من تعاملهم بالدنانير فقط، وكان قيمة أو صرف الدينار المعزى خمسة عشر درهماً ونصف(٤) .

ولكن الدراهم أخذت تزداد فى مصر زيادة كبيرة مما سبب فى انهيار قيمتها . ففى أيام الحاكم بأمر الله إزدادت كميات الدراهم المتداولة بين الناس حتى أن قيمة الدينار فى سنة ٣٩٩ هـ بلغت أربعة وثلاثين درهماً(٥) . واضطرت الحكومة الفاطمية أن تجرى إصلاحاً نقدياً ، وفى ذلك يقول المقريزى فى كتابه النقود الاسلامية « وأنزل من القصر عشرون صندوقاً

---

(١) سيدة كاشف : مصر فى عصر الأخشيديين ، ص ١٩٥ ، وما به من مراجع .

(٢) الكرملى : النقود، ص ٥٨ .

(٣) المقريزى : النقود القديمة الإسلامية ، نشر الكرملى ، » ص ٥٨ .

(٤) الكرملى : النقود ، ص ٥٨ .

(٥) الكرملى : النقود ، ٥٩ .

فيها دراهم جدد ، فرقت للصيارف ، وقرىء سجل بمنع المعاملة بالدراهم الأولى ، وترك من في يده شيء منها ثلاثة أيام ، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب ، فاضطرب الناس ، وبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد ، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار »(١) .

أما في العصر الأيوبي في مصر فنرى السكة تضرب في سنة ٥٦٩ هـ باسم كل من الخليفة العباسي المرتضى بأمر الله والملك العادل نور الدين محمود بن زنكي صاحب بلاد الشام. وبعد وفاة نور الدين ، واستبداد الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي بأمر مصر والشام ، نرى صلاح الدين يبطل في سنة ٥٨٣ هـ النقود المتداولة في مصر ، ويضرب الدينار من الذهب المصري ، كما يضرب الدراهم الناصرية . لكننا نلاحظ إرتباط العملة المصرية بالحالة السياسية والحربية آنذاك . إذ وقع على كاهل مصر والشام عبء مقاومة جموع الصليبيين الذين أتوا الشرق غازين معتدين منذ أواخر القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) ونجحوا في تكوين إمارات صليبية في الشام كما هددوا مصر بالغزو عدة مرات . وطبيعي أن تتعرض مصر والشام للضغط الاقتصادي وذلك كي تقف في وجه المعتدين ولتطهر البلاد منهم ، وقد تسرب من البلاد كثير من الذهب والنفائس خلال العمليات الحربية التي اضطلعت بها البلاد .

وليس هناك وصف أدق من وصف المقريزي حين يبين حالة النقد المصري بعد زوال الدولة الفاطمية وتسرب الأموال والنفائس من القصر والقصر هنا معناه مقر الحكم أو الحكومة ، كما يبين اضطراب قيمة النقود في مصر التي يعبر عنها بكلمة « المصارف » أي سعر صرف الدينار وفي ذلك يقول المقريزي في كلامه عن سنة ٥٦٩ هـ « وفيها عمت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا ، وعدما فلم يوجدا ، ولهج الناس بما غمهم من ذلك ، وصاروا ، إذا قيل دينار أحمر ، فكأنما ذكرت حرمة له ، وإن حصل في يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له . ومقدار ما حدث ، أنه خرج من القصر ما بين درهم ، ودينار ، ومصاغ ، وجوهر ، ونحاس ، وملبوس ، وأثاث ،

---

(١) المرجع السابق : ص ٥٩ .

وقماش، وســـلاح ، ما لا يفى به ملك الاكاسرة ولا تتصوره الخواطر ، ولا تشتمل على مثله الممالك ، ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق فى الآخرة »(١) .

وحين ضرب صلاح الدين الدراهم الناصرية فى سنة ٥٨٣ هـ جعل نصفها من فضة ونصفها من نحاس ، وظل الحال كذلك فى مصر والشام إلى أن أبطل الملك الكامل الأيوبى الدرهم الناصرى فى ذى القعدة سنة ٦٢٢ هـ وضرب الدراهم الكاملية المستديرة التى كان ثلثاها من الفضة والثلث من نحاس . وكانت الدراهم الناصرية ، أو الدراهم المصرية العتق تعرف فى مصر والإسكندرية بالزيوف(٢) .

ويذكر القلقشندى فى كتابه صبح الأعشى أن الدراهم التى يكون ثلثاها من الفضة وثلثها من نحاس اسمها « الدراهم النقرة »(٣) .

والحق أن الدراهم الفضية أصبحت عمله متداولة فى مصر منذ العصر الفاطمى وزاد التداول بها زمن الأيوبيين حتى أصبحت تقوم بها المبيعات الهامة وخراج الأرض وأجرة المساكن وقيم الأعمال .

أى أن مصر أصبحت فى العصر الأيوبى تتبع نظام المعدنين ، الذهب والفضة .

ثم تطور الأمر بعد ذلك فمنذ سنة ٦٣٠ هـ فى عهد الملك الكامل نرى النقود النحاس تنتشر فى مصر وعرفت باسم « الدراهم الفلوس » . وانفسح المجال لظهور العملات الأجنبية الفضية فى الأسواق المصرية مثل نقود البندقية ، ونقود فلورنسا وذلك لاتصال الشرق بأوربا حربياً وتجارياً بل أن ظهور العملات الإيطالية فى السوق المصرى ساعد على اختفاء الفضة المصرية التى كانت تهرب إلى أوربا حيث تسلك فى دور الضرب الإيطالية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٩ — ٦٠ .

(٢) المرجع السابق ،ص ٦٠ .

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى،ج ٣، ص ٤٣ (دار الكتب المصرية)

(٤) الكرملى : النقود، ص ٦٠ — ٦١ .

أما النقود فى عصر المماليك البحرية فقد كانت دنانير من الذهب ونقوداً من الفضة، ومن النحاس . ونرى الظاهر بيبرس بعد أن نقل مركز الخلافة العباسية إلى القاهرة نقش على النقود الذهبية والفضية اسم الخليفة العباسى فى القاهرة ونقش اسمه معه مضافاً إليه عبارة «قسيم أمير المؤمنين» ونقش الظاهر بيبرس أيضاً رنكه على النقود، أى شارته، وهو صورة سبع .

ولكن بعد أن استقر المماليك فى حكم مصر لم يهتموا بنقش اسم الخليفة العباسى فى مصر فكانت العملة فى عهد أسرة قلاوون فى الغالب تحمل اسم السلطان وتاريخ ومكان الضرب ، وبعض العبارات الدينية .

ونلاحظ فى العصر المملوكى أن النقود الذهبية لم تثبت على عيار واحد أو وزن واحد أو حجم واحد . ولذلك نجد أنه منذ سنة ٨٠٠هـ كثر تداول العملات الأجنبية وخاصة الدوكات Ducat فى مصر وغيرها من البلاد العربية وهذه الدوكات هى عملة البندقية الذهبية . ويذكر القلقشندى أن هذه النسبة إلى أميرهم دوك البندقية أما الألف والتاء فى الآخر فقائمان مقام ياء النسب(١) وعرفت الدوكات فى الشرق باسم البندقى ولاشك أن كثرة تداول هذه النقود يرجع إلى نشاط التجار الايطاليين فى ذلك الحين فضلا عن وزن الدوكات الثابت وعياره المرتفع .

وثمة ظاهرة أخرى فى العصر المملوكى، وخاصة فى عصر دولة المماليك البرجية أو الجراكسة، هى اختفاء الدراهم أو النقود الفضية والاكثار من ضرب الفلوس أى النقود النحاسية ، وكذلك ورود كثير من دراهم البندقية . وفى الوقت نفسه كان الفرنج يأخذون ما بمصر من الدراهم إلى بلادهم . ويذكر المقريزى أنه فى عهد الملك الظاهر برقوق أول المماليك البرجية « راجت الفلوس رواجا عظيماً حتى نسب إليها سائر المبيعات ، وصار يقال : كل دينار بكذا من الفلوس »(٢) ويعلق المقريزى على ذلك بقوله « وكانت الفلوس لا يشترى

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣، ص ٤٤١.

(٢) الكرملى :النقود، ص ٦٩ .

بها شيء من الأمور الجليلة ، وإنما هي لنفقات الدور ، ومن أنعم النظر في أخبار الخليقة عرف ماكان الناس فيه بمصر والشام والعراق ، من رخاء الأسعار ، فيصرف الواحد العدد اليسير من الفلوس في كفاية يومه »(١) .

والواقع أن المقريزي يتعجب من رواج الفلوس كنقد أساسي ويقول أن المعروف أن الذهب والفضة هما أساس النقد « وأنه لما كانت في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو بجزء منه ، احتاج الناس من أجل هذا في القديم والحديث من الزمان ، إلى شيء سوى الذهب والفضة ، يكون بازاء تلك المحقرات ، ولم يسم أبدا ذلك الشيء الذي جعل للمحقرات نقداً البته فيما عرف من أخبار الخليقة ، ولا أقيم قط بمنزلة أحد النقدين ... »(٢) ونرى المقريزي يتكلم في موضع آخر عن رواج الفلوس فيقول : « أنه حدث من رواجها خراب الإقليم ، وذهاب نعمة أهل مصر ، وأن هذا في الحقيقة كعكس للحقائق . فإن الفضة هي نقد شرعي ، لم تزل في العالم ، والفلوس ، إنما هي أشبه شيء بلا شيء ، فيصير المضاف مضافاً إليه »(٣) .

ويعود المقريزي فيبين علة رواج الفلوس في مصر المملوكية كعملة أساسية وليس كعملة مساعدة ، بقوله: « وتا الله ، أن هذا الشيء يستحيا من ذكرة ، لما فيه من عكس الحقائق إلا أن الناس ، لطول تمرنهم عليه ، ألفوه ، إذ هم أبناء العوائد ، وإلا فهو في غاية القبح والمرجو أن يزيل الله عن بلاد مصر ، هذا العار »(٤) .

دار الضرب :

ضربت النقود الإسلامية في كل حواضر ديار الاسلام شرقاً وغرباً فضربت النقود في مصر والشام والعراق وخراسان وفي شمال إفريقية

(١) المرجع السابق ، ص ٦٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٤) المرجع السابق، ص ٦٩ — ٧٠ .

والأندلس وصقلية وغيرها. وكانت النقود تختلف شكلا، ونصا، وكتابة، ووزنا وحجماً باختلاف الدول والعصور . وعرف مكان ضرب النقود باسم دار الضرب . ولم يسمح بضرب الدينار إلا فى المدن الرئيسية والعواصم الهامة . أما الدراهم والفلس فكان من ضرب الأمراء والولاة فى عدة مدن(١) .

ويبدوا أن الختم على الدنانير والدراهم وعيارها كان يقوم به نفر قليل من الموظفين يعرف بعضهم باسم المعدلين(٢) ويعرف الآخرون باسم السباكين(٣) ويعرف البعض باسم الطباعين(٤) ويشرف عليهم متولى دار الضرب ووصلت إلينا عن دار الضرب بإيران فى العصر الصفوى بيانات طيبة فى كتاب «تذكرة الملوك» الذى نشره الأستاذ مينورسكى(٥) وكانت صناعة ضرب النقود بسيطة فى فجر الاسلام . ويقول المقريزى أنه لما قتل الخليفة العباسى الأمين واجتمع الأمر لعبد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقش الدراهم فنقشت بالمخراط كما تنقش الخواتم »(٦) .

وكان لدار الضرب ضريبة على ما يضرب فيها من نقود كانت تسمى فى بداية العصر الاسلامى « ثمن الحطب وأجرة الضراب »(٧) . وكان مقدارها فى أيام عبد الملك بن مروان ١٪ إذ أنه « قدر فى كل مائة درهم درهماً »(٨).

---

(١) النقشبندى : الدينار الإسلامى ، ص ١٦ — ١٧، وما به من مراجع .

(٢) الكرملى : النقود، ص ٣٧ .

(٣) ابن سعيد : المغرب فى حلى المغرب ،ص ٣١ ، ليدن ١٨٩٩ .

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان، ص ٤٧٤ .

(٥) Minorsky : Tadhkirat al - Muluk : A Manual of Safarid Administration.

وانظر أيضا ، Rabino di Borgomale : Coins and Seals of the Shahs of Iran pp. 1—5.

(٦) الكرملى : النقود، ص ٥٠ .

(٧) المرجع السابق: ص ٣٦.

(٨) المرجع السابق، ص ٣٦.

وكان الخلفاء أو من ينوب عنهم هم الذين يباشرون عيار النقود . ويذكر المقريزى أن هارون الرشيد هو أول خليفة ترفع عن مباشرة العيار بنفسه وكان الخلفاء من قبله يتولون النظر فى عيار الدراهم والدنانير بأنفسهم »(١) وترك الخليفة هارون الرشيد مباشرة عيار النقود لجعفر بن يحى البرمكى فلما قتل هارون الرشيد جعفرا صير السك إلى السندى »(٢) .

وكان الخليفة أو أمراء الدول الاسلامية المستقلة يعهدون فى بعض الأحيان بالاشراف على دار الضرب إلى القاضى(٣) « وكانت دارالضرب فى الدولة الفاطمية لا يتولاها إلا قاضى القضاة تعظيماً لشأنها ، وتكتب فى عهده فى جملة ما يضاف إلى وظيفة القضاء ويقيم لمباشرة ذلك من يختاره من نواب الحكم »(٤) وكان الدينار أو الدرهم يكسر ويضرب مرة أخرى كما فعل عبدالملك بالدنانير البيزنطية المتداولة . وكان الملوك والأمراء يكسرون الدنانير ويعيدون ضربها إما لاحتياجهم إلى التبر وإما لاخراج نقود بأسمائهم وإما لأغراض سياسية كما فعل الحجاج بدراهم مصعب بن الزبير .

ويذكر السيد ناصر النقشبندى فى كتابه « الدينار الاسلامى » فى المتحف العراقى أنه رأى عدة دراهم مضروبة مرة ثانية ، ولا تزال كتابات الضرب الأول ترى عليها بشكل معاكس لأنه لم يتقن ضربها فى المرة الثانية(٥) . وكان هناك نقود جيدة ونقود رديئة . أما النقود الجيدة فتلك التى كانت تضرب فى دار الضرب . أى النقود التى تصدرها الدولة والتى يثق فيها الناس لأن الحكومة هى التى تتولى سكها ومراقبة عيارها وخلوص ذهبها وفضتها . وكانت النقود الجيدة توصف بأنها « الميالة الوازنة التامة »(٦) أى التى تميل

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ٥٦٢ — ٥٦٣ .

(٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٦ .

(٥) النقشبندى : الدينار الإسلامى ، ص ١٥ .

(٦) المقريزى . النقود الإسلامية ، نشر الكرملى ، ص ٤٧ .

إلى الرجحان أى أنها تامة الوزن ليس فيها أدنى نقص . وكذلك يصف الجاحظ الدنانير الجيدة بأنها « مثاقيل وازنة جياد »(١) وأما النقود الرديئة فهى أنواع متعددة حسب تفنن الناس فى الغش والتزييف . فكان بعض الناس يعمد إلى الضرب على سكة السلطان وتقليدها . وكان ضرب النقود من إمتياز الخليفة أو ممثليه ، أما ضرب النقود خارج دار الضرب فكان يعتبر جريمة . ويقال أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلا يضرب على غير سكة المسلمين فأراد قطع يده ثم ترك ذلك وعاقبه . ويروى أيضاً أن عمر بن عبد العزيز أتى برجل يضرب على غير سكة السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ حديده، أى السكة التى كان يطبع عليها فطرحه فى النار(٢) ، وفى سنة ٣٢٨ هـ عوقب رجل على هذه التهمة بالجلد والتشهير على جمل وطيف به فى جانبى بغداد(٣) . ويقول أبو يعلى عن أحمد بن حنبل : « لا يصلح ضرب الدراهم إلا فى دار الضرب باذن السلطان ، لأن الناس أن رخص لهم ركبوا العظائم »(٤) . ويرى الماوردى أن يتعامل الناس بالنقد المطبوع « بالسكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعه ، المأمون من تبديله وتلبيسه »(٥) .

ولكن دار الضرب كانت مفتوحة للجميع ، وكان من حق كل فرد أن يأتى بالذهب أو الفضة لتضرب له(٦) ويذكر البلاذرى أن الحجاج أذن للتجار وغيرهم فى أن تضرب لهم الأوراق(٧) أى النقود الفضية .

وكان التجار والصرافون فى القرن الرابع الهجرى يتوسطون بين الناس وبين دار الضرب فيأخذون من الناس المعادن الثمينة ويعطونهم ما يساويها

---

(١) الجاحظ : البخلاء ،ص ٦٥ ، طبع المجمع العلمى العربى بدمشق .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان، ص٤٧٥

(٣) الصولى : أخبار الراضى والمتقى بالله .(القاهرة ، ١٩٣٦). ص ١٤٨ ،الدورى، تاريخ العراق الاقتصادى ،ص ٢٣٤.

(٤) أبو يعلى ، الفراء الحنبلى : الأحكام السلطانية ، القاهرة ،١٩٣٨ ،ص ١٦٥.

(٥) الماوردى : الأحكام السلطانية ، القاهرة ،١٢٩٨ هـ ، ص ١٥٠

(٦) أبويعلى: نفس المرجع،ص١٦٥.

(٧) البلاذرى: نفس المرجع ، ص٤٧٤.

فى القيمة الاسمية للنقود ، ولعل الصيارف كانوا يحبذون زيادة المعدن الرخيص فى الدنانير وذلك لأنهم كانوا يأخذون الذهب والفضة من الناس إلى دار الضرب ويعطون أصحابها نقوداً تساوى ما أخذوه فى القيمة الاسمية، أى أن النقود لا تصبح قيمتها السلعية كامـــلة فـكانت زيادة الخليط تزيد فى أرباحهم(١) .

ومن النقود لرديئة، الزيوف، جمع زيف ، وهى الدراهم التى تكون نسبة المعدن الرخيص فيها كبيرة . وقيل أن عمر وعثمان كانا إذا وجدا الزيوف فى بيت المال جعلاها فضة(٢) .

ومن النقود الرديئة، البهرج، أو البهرجه، أو النبهرجه، وهى نقود يكثر المعدن الرخيص ، ويقصد بها الدنانير الرديئة ، وأحياناً يقصد بها الدراهم الرديئة(٣) .

وكان فريق من الناس يحاول تزييف النقود وذلك بضرب دينار من الفضة وطليه بالذهب(٤) وكذلك كانت الفلوس وهى النقود النحاسية تغطى بطبقة من الفضة لينخدع الناس فيها ويظنونها دراهم وكان هذا النوع من الفلوس أو الدراهم يسمى، الستوقة ، أو الدرهم الستوق(٥) .

كذلك لجأ بعض الناس الذين لا يرغبون فى صرف الدينار جميعه إلى قطع جزء منه أو قرض جزء يسمى « قراضـــة » ثم يبيعونه بحسب سعر الذهب التبر وبهذه الطريقة يضيع جزء من الدينار(٦) .

---

(١) الدورى : تاريخ العراق الاقتصادى، ص ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، وما به من مراجع .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٤٧٥ .

(٣) الدورى : المرجع السابق، ص ٢٣١ وما به من مراجع .

(٤) النقشبندى : الدينار الإسلامى ، ص ١٤ .

(٥) الـكرملى ، النقود، ص ١٤٧ ، الدورى : تاريخ العراق ، ص ٢٣٢ ، البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص ٤٧٤ .

(٦) النقشبندى : الدينار الإسلامى، ص ١٥ ، ومابه من مراجع .

وكانت هذه الدنانير تسمى « القراضة والمثلومة »(١) .

وقيل أن مروان بن الحكم أخذ رجلا يقطع الدراهم فقطع يده(٢) وعاقب ابان بن عثمان ، وهو والى على المدينة ، من يقطع الدراهم بضربه ثلاثين ، وأن يطاف به(٣) .

وكان البعض يدس فى النقود « المفرغة »(٤) ومعنى ذلك أن يعمل ثقب فى الدينار أو الدراهم ويستخرج منه الذهب أو الفضة ثم يحشى بمادة رخيصه ويطلى بطلاء من الذهب أو الفضة(٥) .

وكانت النقود الممسوحة تعتبر غير جيدة لأن قيمتها من ناحية المعدن تقل عن قيمة النقود الجديدة . ولم يجز الفقهاء دفع النقود الرديئة ولا مكسور الدراهم والدنانير فى الخراج . أما الأفراد فكانوا أحراراً فى أخذها أو ردها . وقد تقبل النقود الرديئة ولكن بقيمة تقل عن قيمة « المضروب الصحيح » وكان من اللازم وزن النقود الممسوحة أو المكسرة أو المثلومة قبل استلامها(٦).

نظام المعدنين الاثنين : (Bimetallism)

كانت الدولة الإسلامية تتبع نظام المعدنين فكانت تتعامل بالدينار والدرهم ولم تكن الدراهم كما رأينا أجزاء من الدينار وإنما كان الدرهم يتبع قاعدة الفضة ، وكان الدينار يتبع قاعدة الذهب .

ويرى علماء الاقتصاد أن نظام المعدنين عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيم النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب وقيمة الفضة فى نفس الوقت . ويتحقق ذلك الارتباط باجتماع ثلاثة شروط :

(١) الدورى ، تاريخ العراق، ص ٢٣٢ ،وما به من مراجع .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان، ص ٤٧٥ .

(٣) المرجع السابق، ص ٤٧٥

(٤) المرجع السابق ،ص ٤٧٥

(٥) الكرملى ، النقود ص ١٧:

(٦) الدورى : تاريخ العراق الاقتصادى، ص ٢٣٢ — ٢٣٣ و ٢٢١ .

أولا : تحديد الوزن المعدنى الذى تساويه وحدة النقد من كل من المعدنين على التوالى بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين قيمة الذهب والفضة .

ثانياً : الاعتراف للمسكوكات المصنوعة من كل من المعدنين بقوة إبراء غير محدودة فى الوفاء .

ثالثاً : اطلاق حرية الأفراد فى تحويل سبائك أى المعدنين إلى مسكوكات وبالعكس(١) .

وقد رأينا أن دار الضرب كانت مفتوحة للجميع وأنه يحق لكل فرد أن يأتى بالذهب أو الفضة لتضرب له النقود نظير رسم بسيط . كذلك كانت الدولة والأفراد يتعاملون بالدنانير والدراهم بحسب النسبة السائدة فى السوق ، أو سعر الصرف الذى تحدده الأحوال التجارية(٢) ومع ذلك فان الظروف التاريخية للبلاد الإسلامية لم تجعلها فى يوم ما منطقة نقدية موحدة فبينما كان نظام النقد مزدوجاً إذربيجان والجبال وجرجان وطبرستان والديلم والرى ، كان فردى القاعدة فى مصر ، وفى كرمان وبخارى ومقاطعة فارس فى الشرق فكانت المقاطعات الثلاثة الأخيرة ضمن منطقة الفضة تتعامل بالدراهم وتعتبر الذهب نوعاً من البضاعة .

أما مصر فكانت ضمن منطقة الذهب وتستعمل الفضة للحلى والأثاث أما العراق مركز الخلافة العباسية فكان يتعامل بالذهب والفضة(٣) .

ولم تكن قيمة الدينار فى بلد تساوى دائماً قيمته فى بلد آخر، فكان الدينار العراقى يساوى ٨٠٪ من قيمة الدينار المصرى حول سنة ٣٦٢ هـ (٩٧٢م) . كذلك كانت نسبة الدرهم للدينار تختلف من وقت لآخر ومن بلد لآخر(٤).

---

(١) محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود، ص ١١٥ — ١١٦ .

(٢) ضياء الريس ، الخراج والنظم المالية ، ص ٣٧٣ .

(٣) الدورى ، تاريخ العراق، ص ٢١٩ ، ٢٢٣، ومابه من مراجع .

(٤) المرجع نفسه ، ص٢٢١ — ٢٢٥، وما به من مراجع .

كذلك نلاحظ — مع وجود نظام للمعدنين — شيوع استعمال إحدى العملتين فى المعاملات فى فترة ما أكثر من الاخرى . وكان للأسباب السياسية والحربية والظروف الاقتصادية فضلا عن الظروف التاريخية لكل إقليم أكبر الأثر فى ذلك .

فحينما قامت الدولة العباسية رأى البيزنطيون أنهم لا ينازعونهم سيادة البحر المتوسط كما فعل أسلافهم الأمويون فضلا عن أنهم لم ينجحوا فى بسط سلطانهم منذ البداية على جميع أراضى الدولة الإسلامية .

لكن العباسيين أخذوا يهاجمون بعنف يفوق عنف أسلافهم الأمويين أطراف الإمبراطورية الشرقية، واضطر حكام القسطنطينية أن يؤدوا للخلافة العباسية قدراً كبيراً من الذهب جزية، فنرى قسطنطين الخامس يدفع عام (١٥٧هـ — ٧٧٢ م) أى فى خلافة أبى جعفر المنصور ، مبلغاً ضخماً تأميناً لأطرافه الشرقية . ثم تجددت هذه الجزيات زمن الإمبراطورة إيرين فى خلافة المهدى سنة ١٦٥ هـ (٧٨١ م) . وشهد عام ١٨٢ هـ (٧٩٨ م) فى خلافة هارون الرشيد تدفق الذهب من جديد إلى بغداد بعد أن بلغت جيوش المسلمين مدينة أفسس Ephesus .

كذلك أجبر الإمبراطور نقفور — خليفة إيرين — على دفع الجزية بعد عام ١٩١هـ (٨٠٦ م) ، حين بلغت جيوش هارون الرشيد مدينة هرقلة الواقعة قبالة القسطنطينية(١) .

لكن تلك السنوات شهدت قصر استخدام الذهب فى التجارة الدولية على مجال أضيق بكثير مما كانت عليه الحال زمن معاوية وجستنيان فكانت عملة مصر والشام وشمال إفريقية بالدينار الإسلامى واستخدمت الإمبراطورية البيزنطية عملتها الخاصة بها .

وامتدت منطقة الفضة إلى الشرق والغرب ، على جانبى منطقة الذهب ، ففى الغرب استخدم الأندلس الدرهم الإسلامى، واستخدم معظم غرب أوربا ، فيما عدا إيطاليا وقليلا من المناطق الشمالية ، البنى الفضى الكارولنجى . أما فى

(١) أرشيبالد لويس : القوى البحرية والتجارية، ص ١٧١ — ١٧٢ .

الشرق فاستمرت كل من العراق وإيران وما وراء النهر تستخدم الدرهم الفضى الذى ضرب على نمط العملة الساسانية صاحبه السيادة فى المحيط الهندى(١).

لكننا نلاحظ انتعاش إفريقية (تونس الحالية) زمن الأغالبة، فى أواخر القرن الثانى والقرن الثالث الهجرى ١٨٤ — ٢٩٦ هـ (٨٠٠ م — ٩٠٨)، ومن بعدهم زمن الفاطميين، فأصبحت إفريقية بلداً زراعياً غنياً، وكذلك انتعشت صناعاته وتجارته، كما كان له أسطول بحرى متفوق، وكذلك سارت القوافل مخترقة الصحراء إلى بلاد السنغال والنيجر والسودان حيث يتوافر الذهب. وهكذا تدفق الذهب إلى إفريقية فضلا من ثروتها من تجارة البحر المتوسط، ولا غرو أن كانت الدنانير المغربية التى ضربها حكام إفريقية من الذهب الذى ملأ خزائنهم، من أهم العملات الذهبية الشائعة فى البحر المتوسط حتى القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى)(٢).

كذلك انتعشت مصر زمن الطولونيين والأخشيديين، فى القرنين الثالث والرابع الهجرى (التاسع والعاشر الميلادى)، وتدفق الذهب إلى مصر من النوبة. ولم يقم رخاء مصر على الزراعة والذهب من النوبة فقط، وإنما على انتعاش طريقى التجارة الدولية الهامة المارة بها، وهما طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر وفضلا عن ذلك كانت مصر بلداً صناعياً هاماً أنتجت الأقمشة الفاخرة ذات الخيوط الفضية والذهبية، كما انتجت الأسلحة الحربية والتحف الدقيقة المطعمة بالذهب والفضة والجواهر الثمينة.

كذلك شاركت الشام مصر فى رخائها، كما تمتع الأندلس بازدهار زراعى وتجارى وصناعى كبير(٣).

وأصبح للعالم الاسلامى منذ النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى وأواخر التاسع الميلادى ثلاثة مراكز إسلامية بحرية فى حوض البحر المتوسط: الأول فى مصر والشام، والثانى فى شمال إفريقية، والثالث فى

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩٧ — ١٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٥ — ٢٥٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٥٥ — ٢٥٨.

الأندلس . وأصبح الاسلام منذ ذلك الحين سيد البحر المتوسط ومالكاً زمام طرق التجارة الدولية فيه بعكس ماكان عليه الحال حين قامت الدولة العباسية فى القرن الثانى الهجرى . وحصر الاسلام البيزنطيين والشعوب المسيحية الغربية فى البحار الضيقة ، وكانت طرسوس ، وجزيرة قبرص المحايدة ، تحميان شواطىء سورية ، وكانت كريت تحمى مصر ، كما تحمى صقلية شمال إفريقية ، وجزر البليار الأندلس(١) .

وكان من آثار سيادة الأسطول الإسلامى على البحر المتوسط إنعاش التجارة الدولية التى أفاضت خيراً كثيراً على تلك البلاد من تجارة البحر ، فضلا عن ذهب بلاد النوبة والسودان وتبع ذلك تغيير آخر فى بلاد العالم الاسلامى وهو تغيير العملة إذ انتشر الدينار الذهبي شرقاً وغرباً . وصارت بلاد العالم الاسلامى من الأندلس حتى جزر الهند الشرقية مرتبطة تجارياً داخل وحدة إقتصادية واحدة فحوالى عام ١٨٤ هـ (٨٠٠ م) حين قامت دولة الأغالبة فى أفريقية كان الدينار الذهبي لايستخدم إلا فى مصر وسورية وشمال أفريقية وبعض أجزاء إيطاليا ، ولكنه أصبح فى منتصف القرن الرابع الهجرى والعاشر الميلادى نقداً دولياً دون منازع ، كما استخدم فى سائر بلاد العالم الاسلامى ، ففى أوائل القرن الرابع الهجرى (أوائل العاشر الميلادى) سك عبدالرحمن الناصر (الثالث) دينارا أندلسياً على قاعدة الذهب لا الفضة التى كانت قاعدة للنقد منذ أواخر أيام القوط الغربيين وأوائل حكم المسلمين . كذلك انتشر الدينار الذهبي فى شرق العالم الاسلامى ففى أواخر القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) وأوائل الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) اختفى الدرهم الفضى من العراق وإيران ومن المحيط الهندى بين جزيرة مدغشقر وساحل ملبار ولوأن استخدام الفضة ظل باقياً فى التداول المحلى وفى التعامل التجارى مع روسيا وغرب أوربا التى كانت تتبع قاعدة الفضة(٢) .

ويؤيد هذا القول أن أكثر حسابات الخلافة العباسية ومعاملاتها فى المدة الواقعة بين أواخر القرن الثالث الهجرى والقرن الرابع الهجرى أو العاشر الميلادى

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٩ .

(٢٩٥ — ٣٣٤ هـ / ٩٠٨ — ٩٤٥ م) كانت تجرى بالدنانير وليس بالدراهم(١) .

النقود الائتمانية :

عرف ألإسلام النقود التى تعرف فى الاقتصاد الحديث باسم النقود الائتمانية والنقود الائتمانية هى كل ما تعرفه النظم النقدية الحديثة اليوم من أنواع النقود إذ أن النقود السلعية اختفت عقب قيام الحرب العالمية الأولى واصبحت النقود الائتمانية تضطلع وحدها الآن بعبء التداول النقدى . وتتميز النقود الائتمانية عن النقودى السلعية المصنوعة من الذهب والفضة بأن قيمتها النقدية تتجاوز بكثير ما قد يكون للمادة التى صنعت منها من قيمة كسلعة ،أى أن شرط النقود الائتمانية هو انقطاع الصلة بين قيمتها الإسمية كنقد وقيمتها التجارية كسلعة . وليس هناك اعتبار لطبيعة المادة التى تصنع منها هذه النقود ، فقد تكون النقود الائتمانية نقوداً معدنية ، وقد تكون نقوداً ورقية ، وقد تكون مجرد قيد كتابى على دفاتر مصرف تجارى(٢) .

وقد جاء التعامل بالنقود الائتمانية مصحوباً بوعد من جانب مصدرها سواء كانت الدولة أو المصارف ، بدفع قيمتها بوحدات نقد سلعية لدى الطلب . ومن هنا جاء اسمها ،فالائتمان عبارة عن الوعد بدفع مبلغ من النقود ، فليست هذه النقود الائتمانية سوى ديون لصالح حاملها فى ذمة الدولة أو البنوك ، وتعتمد على ثقة حاملها فى قابليتها للصرف بوحدات نقد سلعية حينما كانت قابلة للصرف ، أو فى مجرد قبول الأفراد لها فى التعامل عندما توقف ما كان لها من تلك القابلية للصرف . ولا شك أن أصل التعامل بالنقود الائتمانية يرجع إلى رغبة المتعاملين فى التحرر من مخاطر التعامل بالمسكوكات والتخلص من مضايقات استعمال النقود المعدنية فى تسوية المدفوعات(٣) .

---

(١) الدورى : تاريخ العراق ، ص ٢١٨ ــ ٢١٩، وما ذكره من مراجع .

(٢) زكى شافعى : مقدمة فى النقود، ص ٣٥ ــ ٣٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٦ ــ ٣٧ .

وقد تطورت النقود والأساليب المصرفية الدولية فى العصر الإسلامى . وكان هذا دليلا على الوحدة الاقتصادية للدولة الإسلامية . أما كبار رجال هذه الحركة المصرفية فكانوا من أهل فارس أو من أهل البصرة .

وكانت أهم أداة للمعاملات المستندة إلى الائتمان هى السفتجة . وكانت السفتجة فى استعمالها وبناها مثل الكمبيالة الآن(١) .

وشاع استعمال السفاتج فى القرن الرابع الهجرى العاشر الميلادى لأهميتها فى التحويل حتى صارت عاملا مهما فى الحياة الاقتصادية(٢) .

ونعرف أن محمد بن طغج الأخشيد أرسل إلى نائبه ببغداد سفاتج بثلاثين ألف دينار ليسلمها للوزير ابن مقلة(٣) . ولم يقتصر استعمال السفاتج على الولاة بل شاع استعمالها بين أفراد الشعب(٤) .

وكان أهم فائدة للسفتجة هى استعمالها من قبل التجار لتصفية حساباتهم بين الأقطار المختلفة بكتابة السفاتج على وكلائهم ، ولتسوية الديون فى المعاملات التجارية فى نفس القطر .

وكانت السفاتج تسحب عادة على التجار والباعة . وكان لكل سفتجة موعد لاستحقاقها وكان يمكن لصاحب السفتجة أخذ النقود دفعة واحدة أو على أقساط(٥) .

واستعملت السفتجة أيضاً كاستعمال الشيك السياحى الآن Travellers Cheques(٦) وعلى أية حال فإن السفاتج كانت وسيلة لتجنب

---

(١) عبد الحكيم الرفاعى : الاقتصاد السياسى ، ح ١ ، ص ٥٦١ .

(٢) أنظر . أرشيبالد لويس : القوى البحرية ، ص ٢٦٣ ، الدورى : تاريخ العراق الاقتصادى ، ص١٧٣ــ ١٧٤ .

(٣) ابن سعيد : المغرب ص ٤٢ ، الدورى : نفس المرجع ، ص ١٧٤ .

(٤) الدورى : نفس المرجع ، ص ١٧٤ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٧٤ ــ ١٧٦ ، وما ذكره من مراجع .

(٦) المرجع السابق ، ص ١٧٦ وما ذكره من مراجع .

أخطار المواصلات كما أنها كانت تجرى باتفاق فردى . وتوجد أشارة للسفاتج منذ عهد الخليفة أبى جعفر المنصور(١) .

ولكى نتصور مدى دولية هذا التصرف المالى نذكر أن رجال المال من سكان البصره وأهل فارس ، ظهروا فى كل مركز من مراكز التجارة ، فهم فى جدة فى الحجاز ، وهم فى سجلماسة ببلاد المغرب ، وهم فى طرابلس الغرب وبيروت ومصر(٢) .

أما الوسيله الثانية من وسائل الائتمان فهو الصك ، وهو أمر خطى بدفع مقدار من النقود إلى الشخص المسمى فيه . والصك كلمة فارسية معربة والأصل (جك) ولا يزال يعرف للآن فى عصرنا باسم Cheque(٣) .

وتوجد أشارات قليلة إلى استعمال الصك فى فجر الإسلام ، فكانت الأرزاق والرواتب تدفع أحياناً بصكوك . ويقول اليعقوبى أن عمر بن الخطاب كان أول من « صك وختم أسفل الصكاك »(٤) . وكثرت الإشارة إلى استعمال الصك فى القرن الرابع الهجرى فكان يستعمل فى الدوائر الحكومية لدفع رواتب الجيش بصورة خاصة ثم اتسع استعمال الصك وتعدى دوائر الحكومة إلى الشعب . وكان الصك يطلق أحياناً على « سند الدين » وفى هذه الحالة كان يلزم تصديقه من قبل شهود(٥) .

ومن طريف ما ذكرة الرحالة الفارسى ناصر خسرو ، عن البيع والشراء فى أسواق البصرة فى رحلته فى منتصف القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) نقال أن هذه المدينة كانت تقوم فى أنحائها ثلاثة أسواق فى اليوم الواحد ، وأن رواد تلك الأسواق كانوا يودعون أموالهم عند أصحاب المصارف المالية

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٤

(٢) أرشيبالد لويس : نفس المرجع ، ص ٢٦٣ .

(٣) الدورى : نفس المرجع ص ١٧٦ — ١٧٧ وما ذكره من مراجع

(٤) تاريخ اليعقوبى ، ج ١ ، ص١٢٢ — ١٢٣ (طبعة النجف بالعراق) وكذلك الدورى المرجع السابق ، ص ١٧٦ — ١٧٧

(٥) الدورى : المرجع السابق ، ص١٧٦ — ١٧٩ ، وما ذكره من مراجع

ويأخذون منهم إقراراً باستلامها ، ثم يدفعون قيمة كل ما يشترونه « صكا » أو « إذناً » أو « شيكا » يقبض البائع قيمته من صاحب المصرف . وهكذا لايستعمل التجار النقود فى معاملاتهم ، وإنما يستخدمون الشيكات أو «إذنات الصرف » يدفع قيمتها أصحاب المصارف(١) .

وكانت الدولة الإسلامية الوحيدة التى ظهرت فيها النقود الورقية هى دولة ايلخانات المغول فى فارس التى قامت فى إيران بعد أن قضى المغول على الخلافة العباسية فى بغداد .

وكان سبب إصدار العملة الورقية أن ايلخان المغول ليخاتو كان مسرفاً كريماً إلى حد بعيد ، وأصبح بيت المال بسبب إسرافه خالياً من الصفراء والبيضاء ، أى من الذهب والفضة وظهرت الحاجة الملحة إلى المال ورأى وزيره صدر جهان (أى صدر العالم) أن يصدر عملة مالية ورقية اسمها « الجاو » وهى العملة التى كان يتعامل بها فى بلاد الخطا (الصين) بدلا من الدراهم(٢) .

ونحن نعرف أن بلاد الصين عرفت أوراق النقد الحكومية نحو أوائل القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) قبل أن تعرف فى أى بلد آخر فى العالم(٣) .

ووصف المؤرخ الفارسى عبدالله بن فضل الله ، المعروف بوصاف الحضرة فى كتابة « تاريخ وصاف » هذه العملة الورقية ونقلها عنه براون Browne فى كتابه تاريخ الأدب الفارسى (الجزء الثالث) A Literary History of Persia فقال : أن هذه العملة مستطيلة الشكل قائمة الزوايا كتب عليها كلمات صينية يعلوها باللغة العربية عبارة « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ، وكتبت

---

(١) الدكتور زكى محمد حسن : الرحالة المسلمون فى العصور الوسطى ، ص ٦٢ — ٦٣ القاهرة ١٩٤٥ م .

(٢) رشيد الدين فضل الله الهمذانى . جامع التواريخ . تاريخ المغول — المجلد الثانى — الجزء الثانى ١٨١ — ١٨٢ ، ترجمة محمد صادق نشأت وفؤاد عبد المعطى الصياد .

(٣) زكى شافعى : المرجع السابق ص ٤١ .

قيمةالورقةفيوسط دائرة ، وكانت هذه القيمة تختلف بين نصف درهم وعشرة دنانير ، وإذا تمزقت هذه الورقة المالية أو تأكلت فان صاحبها يستطيع أن يردها إلى دار الضرب وأن يأخذ بدلا منها ورقة مالية جديدة تقل قيمتها عن قيمة الورقة المستبدلة بعشرة في المائة . وعلى كل ورقة كتبت هذه العبارة « أصدر ملك العالم هذه الورقة المالية المباركة فيسنة ثلاث وتسعين وستمائة »، وإذا حاول أحد أن يغير أو يمحو قيمتها قتل هو وزوجاته وأولاده وصودرت أملاكه وتحولت إلى بيت المال .

ويذكر المؤرخ الفارسي رشيد الدين فضل الله الهمذاني في كتابه جامع التواريخ أن عمله الجاو (تشاو) صدرت في مدينة تبريز في يوم السبت ١٩ من شوال سنة ٦٩٣ هـ / ١٢٩٤ م . وصدرت الأوامر بقتل كل من لا يتعامل بها في الحال . ويذكر أن الناس تداولوا هذه العملة أسبوعاً واحداً خشية السيف لـكنهم لم يعطوا أحداً شيئاً في مقابل هذا الجاو واضطر معظم سكان تبريز إلى الرحيل عن بلدهم ، وأخفوا الأقمشة والأغذية من الأسواق بحيث لم يعد يوجد شيء قط وهـكذا خلت مدينة تبريز من الناس بعد أن كانت تموج بالسـكان(١) .

ونلاحظ أن المؤرخ رشيد الدين يعنون فصلا في كتابه بهذا العنوان :

« حكاية وضع الجاو المشئوم ، والاضطرابات التي ظهرت في البـلاد بسببه »(٢) ، والواقع أن ظهور « الجاو » كان كظهور الأوراق النقدية في العصر الحديث ، أي في أوقات الأزمات والحروب وحين يتعـذر الأذعان للقواعد الذهبية أو الفضية فينتقل النظام النقدي إلى قاعدة الأوراق(٣) .

وما أشبه كلام رشيد الدين عن الجاو بكلام المقريزي عن إنتشار الفلوس أو العملة النحاسية زمن المماليك البرجية ، والحق أن أصدار « الجاو » كان

---

(١) رشيد الدين : جامع التواريخ ، ص ١٨٢ – ١٨٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨١

(٣) زكي شافعي : المرجع السابق ، ص ١٢٥ – ١٢٦

جديداً فى دولة الايلخان وفى الدولة الإسلامية عموماً وظهر الجاو فاقداً ثقة حاملة ، والثقة شرط أساس فى النقود الائتمانية . ولذا نرى كيخاتو يضطر إلى إلغاء التعامل بهذه العملة الورقية بعد أن إنتشر التذمر والاضطراب فى العاصمة تبريز وفى كثير من المدن الإيرانية وبعد أن ثار الناس فى يوم جمعة فى مسجد تبريز ثورة عنيفة ، وبعد أن قتل جمع من الناس بسبب تلك العمله ، وبعد أن سببت تلك العملة إرتباك الحالة المالية فى البلاد بدلا من معالجتها(١) .

وبعد فهذه لمحات سريعة عن النقود فى العصر الإسلامي ولاشك أن لدراسة النقود الإسلامية جوانب كثيرة متنوعة كما مر بنا يمكن أن تكون مجالا لابحاث كثيرة علمية ومفيدة .

سيده إسماعيل كاشف

---

(١) رشيد الدين : المرجع السابق ، ص ١٨٢ — ١٨٤